

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2025

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



التوزيع: عام

WFP/EB.A/2025/10-C/DRAFT

التاريخ: 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2025

اللغة الأصلية: الإنكليزية

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

مشروع ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2025

جدول المحتويات

3.....	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة
3.....	إجراء انتخابات لشغل مقعد شاغر واحد في هيئة المكتب وتعيين المقرر
2025/EB.A/1	ملاحظات افتتاحية من المديرية التنفيذية، بما في ذلك لمحة عامة عن الفرص والتحديات الحالية والمستقبلية بالنسبة إلى البرنامج
5.....	المسائل التشغيلية
5.....	عرض شفوي عالمي عن الاحتياجات الإنسانية والشواغل والأولويات التشغيلية
8.....	قضايا السياسات
2025/EB.A/2	سياسة إضفاء الطابع المحلي
8.....	الخطاب الخاص الذي ألقاه Tom Fletcher وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ
10.....	التقارير السنوية
2025/EB.A/3	تقرير الأداء السنوي لعام 2024
11.....	المسائل التشغيلية (متابعة)
11.....	تحديث عن الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة
11.....	التقرير الأمني
12.....	المسائل التنظيمية والإدارية
2025/EB.A/4	تحديث سنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الناجمة عن التقييم الاستراتيجي لعمل البرنامج بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين
13.....	وظائف الرقابة
2025/EB.A/5	تعيين عضو واحد في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة
13.....	مسائل المالية والميزانية
2025/EB.A/6	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024
2025/EB.A/7	تحديث خطة البرنامج للإدارة (2025-2027)
2025/EB.A/8	تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2024)
16.....	المسائل التنظيمية والإدارية (متابعة)
16.....	كلمة الهيئات الممثلة للموظفين أمام المجلس
17.....	وظائف الرقابة (متابعة)
2025/EB.A/9	التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

2025/EB.A/10	التقرير السنوي للمفتشة العامة ومذكرة من المديرية التنفيذية بشأنه.....	18.....
2025/EB.A/11	استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2024.....	19.....
2025/EB.A/12	التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة لعام 2024 ومذكرة الإدارة بشأنه.....	20.....
2025/EB.A/13	التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2024.....	20.....
2025/EB.A/14	قضايا السياسات (متابعة).....	21.....
2025/EB.A/14	تعديل سياسة التقييم في البرنامج لعام 2022.....	21.....
2025/EB.A/15	وظائف الرقابة (متابعة).....	22.....
2025/EB.A/15	تقرير التقييم السنوي لعام 2024، ورد الإدارة عليه.....	22.....
2025/EB.A/16	تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي للدعم الذي يقدمه البرنامج للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين، ورد الإدارة عليه.....	23.....
2025/EB.A/17	تقرير موجز عن التقرير التجميعي للتقييمات المتعلقة بدور البرنامج في البلدان المتوسطة الدخل (2019-2024)، ورد الإدارة عليه.....	23.....
2025/EB.A/18	تقرير موجز عن تقييم حالات الطوارئ على المستوى المؤسسي لاستجابة البرنامج في أوكرانيا، ورد الإدارة عليه.....	24.....
2025/EB.A/19	المسائل التنظيمية والإدارية (متابعة).....	25.....
2025/EB.A/19	تعيين عضو واحد من المجلس التنفيذي في لجنة اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.....	25.....
2025/EB.A/20	استثناء من المادة السادسة – 1 من اللائحة العامة في ما يتعلق بتقديم الخطة الاستراتيجية إلى الدورة السنوية للمجلس.....	26.....
2025/EB.A/21	تعيين المفتش(ة) العام(ة) ومدير(ة) مكتب الرقابة.....	26.....
2025/EB.A/22	تقارير عن دورات المجلس التنفيذي.....	26.....
2025/EB.A/22	ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2025.....	26.....
2025/EB.A/22	التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة.....	26.....
2025/EB.A/22	ملاحظات ختامية من المديرية التنفيذية.....	27.....

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

إجراء انتخابات لشغل مقعد شاغر واحد في هيئة المكتب وتعيين المقرر

- 1- أشارت الرئيسة إلى أن مقعدي منسق القائمة جيم والمنسق المناوب للقائمة جيم أصبحا شاغرين، ودعت المجلس إلى الموافقة على تعيين سفيرة كولومبيا وممثلتها الدائمة منسقة للقائمة جيم، وسفيرة البرازيل وممثلتها الدائمة منسقة مناوبة للقائمة جيم، للفترة المتبقية من ولاية 2025.
- 2- كما دُعي المجلس إلى الموافقة على تعيين الممثلة الدائمة المناوبة والقائمة بالأعمال لكوت ديفوار، من القائمة ألف، مقررًا للدورة.
- 3- وتمت الموافقة على التعيينات الثلاثة المقترحة بحسب الأصول.

2025/EB.A/1 ملاحظات افتتاحية من المديرية التنفيذية، بما في ذلك لمحة عامة عن الفرص والتحديات الحالية والمستقبلية بالنسبة إلى البرنامج

- 4- في مستهل ملاحظاتها الافتتاحية، شكرت المديرية التنفيذية الدول الأعضاء لما قدمته من دعم، وأكدت من جديد التزام البرنامج بالشفافية. وأشارت إلى أن المنظمة تتعامل مع بيئة تمويلية وجيوسياسية غير مسبوقة، تتسم بزيادة الاحتياجات الإنسانية وتقلص توافر الموارد. كما أصبحت البيانات التشغيلية أكثر خطورة وتعقيدًا، في حين يشهد النظام المتعدد الأطراف تراجعًا. ويواصل الموظفون العمل في خضم نزاعات محتدمة، وموارد محدودة، ومشقات شخصية كبيرة، كما هو الحال على سبيل المثال في أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وميانمار، ودولة فلسطين، وأوكرانيا، والسودان، حيث قُتل خمسة موظفين في هجوم على قافلة تابعة للبرنامج ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في 2 يونيو/حزيران 2025. وعلى الرغم من المصاعب، يستمر الموظفون في تقديم الأغذية والمساعدة النقدية وبرامج الدعم، بما يحفظ كرامة الملايين من الأشخاص ويعطيهم الأمل.
- 5- ويعاني القطاع الإنساني بأكمله نقصًا في التمويل، ويواجه البرنامج فجوات كبيرة في الموارد، ما أدى إلى إجراء تخفيضات حادة في الكثير من البلدان، وعلى وجه الخصوص في أفغانستان، حيث تُرك 8.5 مليون شخص من دون مساعدة، وكذلك الأمر في كينيا، وجنوب السودان، وأوغندا. وعلى الرغم من الأفاق القاتمة، فإن المديرية التنفيذية عازمة على تأمين الموارد للبرنامج. وتشكل الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029 فرصة قيمة للاستجابة للتحويلات الكبيرة التي تعيد تشكيل العالم. ويتضمن مشروع الخطة ثلاث حصائل: تقديم مساعدات غذائية طارئة واسعة النطاق مصممة بشكل أكثر ملاءمة للاحتياجات من خلال استخدام أحدث تحليلات البيانات والتكنولوجيا؛ والتصدي للأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي للحد من الاحتياجات وبناء القدرة على الصمود على الأجل الطويل؛ وتوسيع نطاق الشراكات مع الحكومات، والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى لتعزيز القدرات والفعالية، بما في ذلك من خلال الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة وشبكة اللوجستيات العالمية التابعة للبرنامج.
- 6- وستستجمع الخطة الاستراتيجية الجديدة أيضا العمل الجاري بالفعل في مجالات الكفاءة المؤسسية، والهياكل التنظيمية، والإدارة المالية، وتخطيط القوة العاملة، وتعبئة الموارد. ويعمل البرنامج على استعراض حضوره القطري وتحسين نموذج التشغيل عند الاقتضاء. وتتمتع المنظمة بالفعل بأدنى مستوى للنفقات العامة في منظومة الأمم المتحدة وهي تعمل على خفض ميزانية دعم البرامج والإدارة بنسبة إضافية قدرها 15 في المائة في عام 2026 لمواءمة التكاليف الجارية مع الإيرادات المتوقعة. ويسعى البرنامج، في إطار التركيز الذي يوليه لدعم المكاتب القطرية، إلى الحصول على موافقة المجلس على تخصيص قيمته 40 مليون دولار أمريكي لدعم انتقال المكاتب القطرية إلى مستويات أدنى من التمويل. كما يعمل البرنامج على خفض قوته العاملة من خلال برنامج إنهاء الخدمة الطوعي، بهدف الإبقاء على القدرات الأساسية بما يحفظ كرامة الموظفين وفي بواجب الرعاية الملقى على عاتقه. كما يسعى البرنامج أيضا إلى الحصول على موافقة المجلس بشأن تخصيص قدره 40 مليون دولار أمريكي لتحقيق الاستقرار في القوة العاملة في مواجهة انخفاض التمويل.

- 7- ويعمل البرنامج على تنويع قاعدة تمويله، من خلال الحفاظ على العلاقات الطويلة الأجل مع الكثير من الحكومات وإقامة روابط جديدة مع حكومات أخرى، وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص؛ ويجري العمل على وضع استراتيجية لتعبئة الموارد مدتها خمس سنوات. وعلى الرغم من ضغوط الميزانية، يعمل البرنامج على تعزيز جهوده الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.
- 8- وأكدت المديرية التنفيذية مجددا عزم البرنامج على التصدي للتحديات المقبلة من خلال تحديد الأولويات الصحيحة والأشخاص المناسبين والشرائط الملائمة، حيث دعت إلى الوحدة ومواصلة التعاون من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في مستقبل خال من الجوع.
- 9- وشدد عدد من أعضاء المجلس على حجم الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم وتعقيدها المتزايد، وكيف تؤدي النزاعات وتغير المناخ وعدم الاستقرار الاقتصادي والكوارث الطبيعية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وسلط عدد منهم الضوء على مناطق متضررة بشدة، بما في ذلك أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي، ولبنان، ومالي، وميانمار، وجنوب السودان، ودولة فلسطين، والسودان، وأوكرانيا، واليمن.
- 10- وأعرب أعضاء المجلس عن امتنانهم الشديد لتفاني موظفي البرنامج وشجاعتهم، وأدانوا الهجمات على عمال الإغاثة وقدموا تعازيهم إلى أحبائهم أولئك الذين فقدوا أرواحهم. وشدد عدد منهم على ضرورة احترام القانون الإنساني الدولي، مجددين التزامهم بالعمل الإنساني المحايد. كما دعا أحد الأعضاء إلى الوقف الفوري لاستخدام المعونة الإنسانية كأداة في النزاعات.
- 11- وأقر الكثير من أعضاء المجلس بالقيمة البالغة الأهمية للمعونة المنقذة للحياة، ورحبوا أيضا بجهود البرنامج الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وأكدوا على أهمية محور العمل الإنساني والتنمية والسلام. وناشد البعض البرنامج تعزيز بناء القدرة على الصمود، ولا سيما للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق المتضررة بشدة من تغير المناخ، للحد من الاحتياجات الإنسانية المستقبلية عبر بناء نظم غذائية قادرة على الصمود من خلال تحسين الوصول إلى التكنولوجيا، والتدريب، والأسواق. وقال أحد الأعضاء إن التكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، تؤدي دورا رئيسيا في تعزيز فعالية التدخلات الإنسانية وكفاءتها وتأثيرها شرط استخدامها بشكل مسؤول.
- 12- وبالنظر إلى الفجوة الهائلة بين الاحتياجات الإنسانية والتمويل المتاح، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء الحد من نطاق وصول البرنامج وتقليص حجم القوة العاملة، والحاجة إلى المزيد من تحديد الأولويات في مواجهة قيود الميزانية. وجرى التأكيد على أهمية الشفافية والرقابة الواضحة، حيث تم حث البرنامج على تسريع وتيرة تنفيذ توصيات الرقابة والتحلي بروح التعاطف واتباع نهج منصف في عملية تقليص حجم القوة العاملة. وحث بعض الأعضاء البرنامج على استنفاد جميع الخيارات الأخرى قبل إغلاق أي مكاتب قطرية، حيث دعا أحدهم إلى استشارة الحكومات المضيفة في أي عملية استعراض.
- 13- وتمت دعوة البرنامج إلى تنويع مصادر تمويله بشكل أكبر، وتوسيع نطاق قاعدة مانحيه، بما في ذلك زيادة مشاركة القطاع الخاص، واجتذاب التمويل الأكثر مرونة والمتعدد السنوات. وشكر بعض الأعضاء الجهات المانحة على دعمها. ولفت أحد المراقبين الانتباه إلى تأثير عمليات البرنامج بالجزءات المفروضة على بعض البلدان، وسلط الضوء على الفوائد المحتملة لتنويع نظم الدفع والعملات التي يستخدمها البرنامج.
- 14- وحظيت سياسة إضفاء الطابع المحلي بتأييد واسع النطاق، حيث أشار أعضاء المجلس على البرنامج بتعزيز الشراكات مع الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية والمنظمات الوطنية. وعلق المتحدثون على المكاسب المحتملة في الكفاءة المرتبطة بإضفاء الطابع المحلي ودوره المركزي في عمليات البرنامج.
- 15- وأكد عدد من الأعضاء على أهمية مواصلة برامج الوجبات المدرسية وتعزيزها باعتبارها حلا فوريا للجوع وأداة لتحسين الحصائل التعليمية في آن معا.
- 16- وأيد أعضاء المجلس بشكل واسع النطاق الحصائل الاستراتيجية الثلاث لمشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029، مشيدين بتركيزها الجغرافي والمواضيعي الأكثر دقة. واقترح البعض تعزيز المسائل الشاملة مثل إضفاء الطابع المحلي، والاستدامة البيئية، والمساواة بين الجنسين؛ كما أكد البعض على أهمية مواءمة الخطة مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما

هدف التنمية المستدامة 2. ومع ذلك، عارض أحد أعضاء المجلس احتواء أي من وثائق البرنامج الاستراتيجية لأي إشارة إلى أهداف التنمية المستدامة، أو تغير المناخ، أو أي من العناصر التي قد تقوض الاعتراف بالجدارة الفردية. وأيد كثيرون الالتزام بالقواعد والمصطلحات المتفق عليها في الأمم المتحدة في ما يتعلق، على سبيل المثال، بالمساواة بين الجنسين، والإعاقة، والشمول، وأهداف التنمية المستدامة، وتغير المناخ؛ وأعرب الكثير منهم عن قلقهم من أن الخلاف داخل المجلس بشأن الصياغة اللغوية قد أدى إلى إرجاء النظر في بعض الخطط الاستراتيجية قطرية، وبالتالي الموافقة عليها.

17- وشدد الكثير من أعضاء المجلس على أهمية تعددية الأطراف والتضامن الدولي. وجرى تسليط الضوء على المبادرات العالمية مثل إعادة ضبط العمل الإنساني وإصلاحات مبادرة الأمم المتحدة 80، فضلا عن التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، باعتبارها أدوات لتحسين التنسيق. وشجع الكثير من الأعضاء البرنامج على الاستفادة من مزاياه النسبية في مجالات مثل اللوجستيات، والطيران والبيانات لتقديم الخدمات المشتركة، وبالتالي تحقيق قدر أكبر من الكفاءة للمنظومة الإنسانية.

المسائل التشغيلية

عرض شفوي عالمي عن الاحتياجات الإنسانية والشواغل والأولويات التشغيلية

18- حذر نائب المدير التنفيذية من أن ما لا يقل عن 319 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد حول العالم، بما في ذلك 1.9 مليون شخص في المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي - أي أكثر من ضعف الرقم الذي كان عليه في عام 2024 وأعلى رقم مسجل على الإطلاق. ومن المتوقع زيادة تدهور الأمن الغذائي في 13 بلدا وإقليما. ولا تزال النزاعات والصدمات المتعلقة بالمناخ وعدم الاستقرار الاقتصادي من المحركات الرئيسية للجوع، بينما تستمر قيود الوصول والتمويل في تغذية بعضها البعض.

19- ومخاطر المجاعة مرتفعة في قطاع غزة، وتأكدت المجاعة في السودان في عام 2024 ومن المتوقع أن تنتشر. كما وصل انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى مستويات مثيرة للقلق في بلدان تشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وميانمار وجنوب السودان واليمن. وفي عدد من السياقات التي تشهد أزمات، يواجه البرنامج قيودا تشغيلية شديدة على الوصول، بما في ذلك انعدام الأمن والقيود المادية والبيروقراطية. ويتعرض العاملون في المجال الإنساني للمخاطر بشكل متزايد، بما في ذلك في اليمن، حيث لا يزال ستة من موظفي البرنامج رهن الاحتجاز وتوفي أحدهم أثناء الاحتجاز. وفي جنوب السودان، يعمل البرنامج في 7 محافظات فقط من أصل 11 محافظة متضررة من الأزمات في ولاية أعالي النيل بعد أن أدى التدهور الاقتصادي والفيضانات وتجدد النزاع إلى تعطيل الوصول. وفي هايتي، تسيطر الجماعات المسلحة على 90 في المائة من بورت أو برانس، وينتشر العنف إلى المناطق الزراعية، مما يهدد النظم الغذائية.

20- وفي منطقة الساحل، يحتاج 53 مليون شخص إلى مساعدات غذائية وتغذوية، ونزح 10 ملايين شخص - بزيادة قدرها ستة أضعاف في عامين. ويؤدي انعدام الأمن والهجمات على القوافل إلى تعطيل خطوط الإمداد وزيادة التكاليف التشغيلية. وفي بوركينا فاسو، يتعذر الوصول إلى أكثر من 30 بلدية، ويعتمد البرنامج بشكل كبير على النقل الجوي. وفي الوقت نفسه، تعمل الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة بأقل من 50 في المائة من طاقتها في عام 2024. كما أن فجوات التمويل في جميع أنحاء المنطقة تعني أن 5 ملايين شخص معرضون لمخاطر انقطاع المساعدات، حيث تسببت فجوات المساعدات في 20 في المائة من حالات النزوح الجديد.

21- وفي أوكرانيا، يعاني 5 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، يعيش نصفهم بالقرب من الخطوط الأمامية. ويؤدي ضعف الاقتصاد وارتفاع أسعار الأغذية إلى تفاقم الهشاشة، في حين تعيق البيئة الأمنية المتقلبة الوصول.

22- ويؤثر نقص التمويل بشدة على الكثير من عمليات إنقاذ الأرواح الأخرى، بما في ذلك في أفغانستان وبنغلاديش وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والجمهورية العربية السورية. وفي شرق أفريقيا، أجبر تزايد احتياجات اللاجئين ونقص التمويل على خفض أعداد المستفيدين والحصص الغذائية. وتم شطب مليون لاجئ من قوائم البرنامج في أوغندا، بينما خُصّصت الحصص الغذائية في كينيا إلى 30 في المائة. وعمليات اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة على وشك الانهيار.

- 23- وعلى الرغم من ذلك، يواصل البرنامج الاستثمار في بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك في تشاد والفلبين، وفي العمل الاستباقي، وهناك أمثلة بارزة في بنغلاديش، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا. وافتُتح مركز جديد للخدمات اللوجستية في بربادوس لتيسير الاستجابة للكوارث في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي، حيث قد يحتاج ما يصل إلى 500 000 شخص إلى مساعدات طارئة خلال موسم الأعاصير في عام 2025.
- 24- وناشد البرنامج الدول الأعضاء تعزيز المبادئ الإنسانية والمساءلة القانونية، ودعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حلول سياسية لإنهاء النزاع، والدعوة إلى توفير الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية، وزيادة مرونة التمويل، والاستثمار في القدرة على الصمود والإنذار المبكر.
- 25- وبعد العرض الذي قدمه نائب المديرية التنفيذية، قدم المديرون الإقليميون الخمسة للبرنامج تحديثات بشأن انعدام الأمن الغذائي والتحديات والأولويات في مناطقهم. ففي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق أوروبا، يعاني 38 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. وقد أضاف تصاعد النزاع وتقلص مساحة العمل الإنساني، ولا سيما في قطاع غزة، مستوى جديدا من التعقيد. وتسبب إغلاق المجال الجوي في تعطيل العمليات، بينما أثر ارتفاع أسعار الوقود والأغذية على الفئات الأكثر ضعفا. وفي غرب أفريقيا، وهي منطقة تأثرت بشدة بتخفيضات التمويل العالمي، تضاعف انعدام الأمن الغذائي والنزوح أربع مرات. وانخفض التمويل بنسبة 50 في المائة مقارنة بعام 2024، وبالنسبة لبعض عمليات الطوارئ، انخفض بنسبة 80 في المائة. ويواجه حوالي 86 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد في آسيا والمحيط الهادئ، وهي المنطقة التي بها أعلى نسبة في العالم من التفرغ والهزال بين الأطفال. وبفضل دعم البرنامج، وصلت بنغلاديش إلى 628 000 شخص من خلال العمل الاستباقي. كما يعمل البرنامج مع المؤسسات المالية الدولية في أفغانستان وميانمار لتوسيع شبكات الأمان وبناء القدرة على الصمود. وفي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، يعاني 122 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، 48 في المائة منهم في المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمرحلة الأمن الغذائي أو أسوأ. وارتفعت أسعار الأغذية بنسبة تصل إلى 500 في المائة في السودان وجنوب السودان. ويشهد السودان أكبر أزمة نزوح في العالم، وتتفاقم الاحتياجات بسبب تفشي الأمراض وتقلبات المناخ. وتتزايد قيادة الحكومات الوطنية للاستجابات، إلا أن نقص التمويل يؤدي إلى خفض المساعدات. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كان للأزمة في هايتي آثار إقليمية، حيث نزح 1.3 مليون شخص، ويواجه البرنامج فجوة تمويل قدرها 460 مليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من المشاركة القوية للحكومة، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الدعم لتنفيذ خطة العمل التي تبلغ قيمتها 600 مليون دولار أمريكي للمنطقة في عام 2025.
- 26- وأشاد أعضاء المجلس بالبرنامج لاستمراره في العمل في سياقات عالية المخاطر، معترفين بقدرته على التكيف والتزامه بالمبادئ الإنسانية على الرغم من القيود الرئيسية، بما في ذلك تقلص حيز العمل الإنساني وارتفاع التكاليف وتفاقم فجوات التمويل. وأكد عدد من الأعضاء على أهمية دعم موظفي البرنامج في البيئات الخطرة، ودعوا إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لواجب الرعاية والصحة العقلية. وسألت إحدى الأعضاء عن التدابير التي يتخذها البرنامج لضمان رفاه الموظفين خلال إعادة الهيكلة وتخفيض عدد القوة العاملة. كما تم حث البرنامج على ضمان ألا تقوض التخفيضات في وظائف الرقابة وإدارة المخاطر والأمن النزاهة التشغيلية.
- 27- ورحب أعضاء المجلس بدور البرنامج القيادي في إعادة ضبط العمل الإنساني، وحثوه على مواصلة النهوض بإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال عملية الأمم المتحدة 80. وسأل أحد الوفود عن كيف يمكن تسريع التغيير النظامي؛ بينما سعى آخرون إلى فهم العلاقة بين العمل الاستباقي ونظم الإنذار المبكر الوطنية، والوكالات التي يمكن للبرنامج العمل معها لدعم العمل الاستباقي.
- 28- وأكد عدد من المتحدثين على ضرورة تنويع مصادر التمويل، بما في ذلك من خلال التمويل المبتكر، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب، والتمويل المناخي، والشراكات مع الحكومات والقطاع الخاص. ودعا البعض إلى التحول نحو نهج أكثر استدامة بقيادة وطنية. وأعربت إحدى أعضاء المجلس عن شواغلها من أن يؤدي نقص التمويل في أفريقيا إلى تقليص الوصول. وتساءل عضو آخر عن الطريقة التي سيوائم بها البرنامج أهدافه العالمية بشأن جمع الأموال مع خطط الأمم المتحدة الإنسانية المنقحة، وكيف تتكيف المكاتب القطرية مع الخطط المعاد ترتيب أولوياتها.

- 29- وأكد عدد من الأعضاء مجددا دعمهم لنهج البرنامج القائم على المبادئ في غزة، وطُلب الحصول على مزيد من المعلومات عن كيفية ضمان إيصال المعونة إلى القطاع، والخطوات التي يمكن اتخاذها لتحسين الأمن الغذائي على المدى الطويل. ووصفت إحدى المراقبات مبادرة جديدة تهدف إلى إيصال المساعدة مباشرة إلى المدنيين في غزة.
- 30- وطُلب الحصول على مزيد من المعلومات عن الدروس المستفادة من التحسينات الأخيرة في الوصول في السودان، وما هو الدعم الإضافي المطلوب بخلاف التمويل؛ وخطط البرنامج لتوسيع نطاق العمليات وتعزيز القدرة على الصمود في هايتي؛ وكيف يتوقع أن يتطور الوصول عبر المناطق، ولا سيما مع خفض أعداد المستفيدين.
- 31- ومشيرة إلى أهمية البيانات المحايدة في مكافحة المعلومات المضللة، أشادت إحدى الأعضاء بدور البرنامج في تقييمات الاحتياجات، بما في ذلك مساهماته في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. كما أعربت عن قلقها إزاء تسييس المعونة والاستعانة بالمقاولين التجاريين في سياقات مثل غزة والسودان، محذرة من أن هذه الممارسات قد تقوض المبادئ الإنسانية وثقة الجمهور.
- 32- وتم إبداء دعم قوي من قبل الكثير من أعضاء المجلس لعمل البرنامج في مجال الوجبات المدرسية وإدماج ذوي الإعاقة. وسألت إحدى أعضاء المجلس عن الدروس المستفادة من إدماج ذوي الإعاقة، والدعم الذي يحتاج إليه البرنامج لمواصلة ريادته في هذا المجال، وأمثلة على أفضل الممارسات في مجال برامج الوجبات المدرسية الوطنية. وأكد عدد من المتحدثين على ضرورة دعم البرنامج من خلال التمويل المرن والدبلوماسية الإنسانية. ونُظر إلى استمرار الحوار بين البرنامج والدول الأعضاء كأمر ضروري لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة.
- 33- وشكر المديرون الإقليميون أعضاء المجلس على دعمهم، وردوا على النقاط التي أثّرت. فأكدوا أن البرنامج يحافظ على وصول المساعدات الإنسانية إلى هايتي من خلال المشاركة المجتمعية، والتفاوض مع الجهات الأمنية المحلية، والرصد الدقيق والصارم لتوزيع المعونة. واشتملت أدوات التمويل في تلك المنطقة على الصندوق الأخضر للمناخ، والتمويل الأولي، وترتيبات مبادلة الديون لدعم الاستثمار في القطاعات الاجتماعية. وفي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، يتم العمل على نقل برامج الوجبات المدرسية إلى الملكية الحكومية في بعض البلدان؛ وقد استدعى النقص الحاد في التمويل تحديد أولويات المساعدة في عمليات أخرى بناء على مدى الضعف. وفي آسيا والمحيط الهادئ، صُممت الاستجابات على المستوى القطري لسد الفجوات الملحة وتعزيز الاستثمار طويل الأجل. وفي غرب أفريقيا، أعاق نقص المساعدات الغذائية مفاوضات الوصول، مما أدى إلى تقليص حيز العمل الإنساني. ومع ذلك، تواصلت الحكومات الوطنية توسيع مبادرات التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، بما في ذلك برنامج ناجح بقيادة وطنية في بنن. وفي الشرق الأوسط، أظهر تقديم مساعدات واسعة النطاق خلال فترات توقف العمل الإنساني في غزة الدور الرئيسي للبرنامج في مكافحة الجوع. وسيكون الدعم المستمر من الجهات المانحة حاسماً في تمكين الوصول المستدام بكميات كبيرة إلى القطاع. ولم يكن هناك أي دليل على تحريف مسار المساعدات؛ وتواصل الأفرقة الرصد وسيتم الإبلاغ عن أي مشاكل محتملة للتحقيق فيها.
- 34- ومشيرا إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الوقت للإجابة على جميع الأسئلة المطروحة، اقترح نائب المديرية التنفيذية تقديم مزيد من التفاصيل في تحديث تشغيلي مستقبلي. وأكد التزام البرنامج بعملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وسلط الضوء على الجهود المبذولة لتبسيط العمليات، وتعزيز تحديد الأولويات على المستوى القطري، والحفاظ على جمع بيانات متينة لإرشاد الاستهداف. ومع إقراره بصعوبة الخيارات المطلوبة في بيئة التمويل الحالية، شدد على أهمية استدامة العمل الإنساني القائم على المبادئ، وحماية دور البرنامج المؤثر في المفاوضات.

قضايا السياسات

2025/EB.A/2 سياسة إضفاء الطابع المحلي

35- في معرض تقديم السياسة، شددت الإدارة على أهمية إضفاء الطابع المحلي لتعزيز هدف البرنامج المتمثل في دعم الحلول المحلية ووضع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في صميم استجابته كقائدة ومالكة لناحية التدخلات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. وسلطت الضوء على النقلة النوعية المطلوبة وأشارت إلى أن السياسة استنارت بمشاورات مكثفة مع موظفي البرنامج وشركائه في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المعلومات والدعم من قبل أعضاء المجلس. وترافقت السياسة مع خطة تنفيذ محددة التكاليف.

36- ورحب أعضاء المجلس بالأهداف الواضحة للسياسة، التي رأوا أنها تسهم في الانتقال الجاري إلى نظام مساعدات دولي أكثر شمولاً، وفعالية واستدامة، وفي تحول البرنامج من تأدية دور تنفيذي إلى تأدية دور تمكيني. وتماشيا مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج، وتكميلاً للسياسات والاستراتيجيات الأخرى، استفادت السياسة من المزايا النسبية للبرنامج وساهمت في استراتيجيات الخروج التدريجي التي بنت على مكاسب القدرات الوطنية والمحلية.

37- وشملت جوانب السياسة التي سلط عليها أعضاء المجلس الضوء الاعتراف بالجهات الفاعلة المحلية والوطنية باعتبارها أول المستجيبين والشركاء الرئيسيين في تحقيق حصائل الأمن الغذائي والتغذية؛ وتعزيز المشاركة مع المنظمات المجتمعية، بما فيها المنظمات التي تقودها النساء، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، واللاجئون والشعوب الأصلية وتلك التي تعمل لصالحهم؛ والتشديد على اتباع نهج أكثر تعاوناً وأقل اعتماداً على المعاملات في الشراكات مع المنظمات المحلية؛ ومشاركة الجهات الفاعلة الوطنية، والمحلية والمجتمعية في تشكيل سلاسل القيمة المحلية؛ وخطط إدارة المخاطر وتقاسمها، بما في ذلك مع البلدان المانحة.

38- وشجع أعضاء المجلس البرنامج على مواصلة هذه الجهود، كما شددوا على أهمية تكيف تنفيذ السياسة مع الظروف المحددة في كل بلد؛ ورصد تنفيذ السياسة عن كثب والإبلاغ عنه، باستخدام حصائل ومؤشرات قابلة للقياس ومحددة بوضوح، وإجراء التعديلات اللازمة؛ وإنشاء أدوات لتقاسم المخاطر وتوجيهات بشأن إدارة المخاطر مع ترك مجال للمبادرات المحلية؛ ومعالجة المشاكل المستمرة المرتبطة بإدارة الشركاء المتعاونين، بما في ذلك من خلال تحديد نهج استراتيجي ومعايير ونماذج واضحة لاختيار الشركاء والتعاقد معهم، ومن خلال تنسيق إدارة الشركاء المتعاونين مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

39- وإدراكاً منهم أن تحقيق الأهداف الطموحة للسياسة سيستغرق وقتاً، ولا سيما في ظل الظروف المعقدة والمتقلبة الحالية، أوصى أعضاء المجلس بتنفيذ عملية إضفاء الطابع المحلي كتحول ثقافي تدريجي نحو زيادة صنع القرار والمسؤولية على المستوى المحلي، وكأولوية شاملة في جميع عمليات البرنامج. وطوال هذه العملية، حث أعضاء المجلس البرنامج على الحفاظ على أعلى معايير الشفافية والمساءلة، وضمان وجود عمليات ضمان قوية مع دعم تبادل القدرات وتوفير التمويل العالي الجودة للشركاء المحليين. وأبرز عدد من الأعضاء مسؤولية الجهات المانحة عن تيسير تنفيذ خطة إضفاء الطابع المحلي، بما في ذلك من خلال توفير التمويل المرن والمتعدد السنوات.

40- وبالتطلع إلى تلقي تحديثات عن التقدم المحرز والدروس المستفادة أثناء تنفيذ السياسة، وتشجيعاً للبرنامج على مواصلة الإبلاغ الفوري عن أي مشاكل تنشأ، طلب أعضاء المجلس مزيداً من المعلومات عن الطرائق المالية والتعاقدية الجديدة للشراكات المحلية؛ وخرائط الطريق التشغيلية المقررة لتنفيذ الأهداف الأربعة للسياسة.

41- وأحاطت الإدارة علماً بالنقاط التي أثارت.

الخطاب الخاص الذي ألقاه Tom Fletcher وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

42- قدّمت المديرية التنفيذية وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وأشادت بريادته وجهوده في الدعوة ورؤيته، وشكرته على دعمه القوي للبرنامج وعلى الحيوية التي أضفها على النهوض بمبادرة إعادة ضبط العمل الإنساني.

- 43- ووصف وكيل الأمين العام في كلمته المشهد الإنساني بأنه يتسم بتزايد الاحتياجات، وتقلص التمويل، وتنامي اللامبالاة والإفلات من العقاب. وأوضح أن العاملين في المجال الإنساني يعملون تحت ضغوط هائلة، وغالبا في مواجهة مخاطر شخصية كبيرة. ولا يزال البرنامج يشكّل ركيزة أساسية في الاستجابة الإنسانية العالمية، ويواصل العمل في بعض من أصعب وأخطر البيئات في العالم، مستندا إلى قدراته الفريدة في مجال اللوجستيات، وبرامجه لبناء القدرة على الصمود، ونطاقه التشغيلي الواسع. وفي هذا السياق، شدّد على أن إعادة ضبط العمل الإنساني تركز على ضرورة تحديد الأولويات، وزيادة الكفاءة والابتكار، وتعزيز إضفاء الطابع المحلي، وتجديد الالتزام بالدفاع عن المبادئ الإنسانية. ويضطلع البرنامج بدور رائد في جميع مجالات إعادة ضبط العمل الإنساني، خاصة في التنسيق الميداني، والابتكار، والعمل الاستباقي، وحماية الحيز الإنساني.
- 44- ومع تدني مستويات التمويل إلى ما هو أقل بكثير مما يلزم لتلبية الاحتياجات الأساسية، حث وكيل الأمين العام الدول الأعضاء على مواصلة دعم المبادئ الإنسانية، وتعزيز الحماية للعاملين في مجال تقديم المعونة، والتصدي لقيود الوصول إلى المساعدات والتضليل، والمبادرة إلى معالجة فجوات التمويل من خلال توفير تمويل مرّن ومتعدد السنوات للبرنامج وللوكالات الإنسانية الأخرى.
- 45- وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لإعادة ضبط العمل الإنساني، وأكدوا الحاجة إلى تدخلات لإنقاذ الأرواح تكون مستهدفة وتركز على الأشخاص الأكثر ضعفا. وشددوا على أهمية نقل عملية صنع القرار إلى الجهات الفاعلة المحلية، وحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، ودعم القانون الدولي الإنساني. وينبغي أن تضمن الدبلوماسية الإنسانية الوصول إلى المجتمعات المحلية الضعيفة وتعزز الحلول الطويلة الأجل لها، بما في ذلك من خلال منع النزوح القسري. وناشدت الدعوات استجابات أكثر فعالية للتحديات الجيوسياسية وإلى إقامة روابط أوثق بين الإغاثة في حالات الطوارئ وبناء القدرة على الصمود. مع التأكيد بأن التمويل المتوقع والكافي أمر أساسي، ليس فقط للاستجابة للآزمات العالمية، بل أيضا للحفاظ على الابتكار والكفاءة والتنسيق في منظومة العمل الإنساني.
- 46- وطأبت معلومات إضافية عن الإصلاحات التي من المرجح أن تحقق أثرا فوريا؛ والطريقة التي يمكن بها للوكالات والجهات المانحة أن توائم استجابتها مع خطط الاستجابة التي أعيد ترتيب أولوياتها؛ والتدابير التي قد تعزز التنسيق داخل البلدان؛ والمقايضات المرتبطة بتوسيع نطاق التمويل الجماعي؛ وكيفية ضمان التمويل المستدام للخدمات المشتركة؛ والطريقة التي يمكن بها لآليات التنسيق المعززة أن تحسّن الحماية للعاملين في المجال الإنساني.
- 47- وفي رده، رحّب وكيل الأمين العام بمشاركة الدول الأعضاء في إعادة ضبط العمل الإنساني. وأشار إلى أن التدابير التي اتّخذت بالفعل شملت تبسيط خطط الاستجابة الإنسانية وتقليص عدد الآزمات ذات الأولوية من 28 إلى 21، مما ييسر تخصيص الموارد بمزيد من الكفاءة. وأوضح أن توسيع نطاق الأموال النقدية المتعددة الأغراض، والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا سلسلة الكتل، وتحسين إدارة البيانات وتبادلها، كلها توفّر إمكانات لتعزيز منظومة العمل الإنساني. في الأجل الطويل.
- 48- ويمكن أن يؤدي التنسيق الوثيق بين الجهات المانحة أيضا إلى دعم العمل الإنساني، إلى جانب تقاسم الأعباء بمزيد من الفعالية، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية لتعبئة الموارد، والقضاء على الازدواجية في المبادرات والبرامج. وشجّع الجهات المانحة على تجنب فرض الشروط التي تؤدي إلى عدم الكفاءة، وتشجيع الوكالات الإنسانية على التركيز على ولاياتها الأساسية. ومن الأهمية بمكان فهم اتجاهات التمويل في المستقبل، في ضوء الأولويات المتغيرة لبعض الجهات المانحة الرئيسية.
- 49- وفي ما يتعلق بالأفرقة القطرية للعمل الإنساني، دعا وكيل الأمين العام إلى تعزيز القيادة داخل البلدان ومنح سلطات أوسع لمنسقي الشؤون الإنسانية والمنسقين المقيمين. وأكد أن البرنامج يقدّم إسهاما أساسيا في إعداد قيادات المستقبل في المجال الإنساني. وأكد من جديد أيضا هدف خفض عدد المجموعات إلى النصف، مع الحفاظ على البنية التحتية اللازمة. وفي ما يتعلق بالتمويل الجماعي، أقر بوجود مقايضات ودعا إلى تحسين الأداء التشغيلي لتبرير زيادة الاستثمار. وفي ما يتعلق بالخدمات المشتركة، أشاد بقيادة البرنامج وحث على مواصلة الجهود في مجال اللوجستيات والبنية التحتية المشتركة. وفي ما يتعلق بالحماية، شدّد على أهمية الدعوة من جانب الدول الأعضاء ومشاركتها المباشرة مع الأطراف على الأرض، مشيرا إلى السودان وقطاع غزة باعتبارهما منطقتين تطلبان تحركا عاجلا لحماية العاملين في المجال الإنساني.

التقارير السنوية

2025/EB.A/3 تقرير الأداء السنوي لعام 2024

- 50- قدمت الإدارة التقرير، الذي سجل إحراز تقدم قوي نحو تحقيق الأهداف الرفيعة المستوى للبرنامج، ولكن مع وجود بعض التحديات الكبيرة، الناجمة غالباً عن فجوات التمويل والمسائل المتعلقة بالوصول. وفي عام 2024، اعتمد البرنامج أيضاً هيكلًا تنظيميًا لتحقيق "مقر عالمي واحد"، واستحدث إطاراً جديداً لمساءلة الإدارة، وواصل تنفيذ مشروع الضمان العالمي والمبادرات الأخرى التي تهدف إلى زيادة كفاءة عمله وفعاليته.
- 51- وأثنى أعضاء المجلس على البرنامج لما حققه من نتائج والتقرير الشفاف، الذي سيسترشد به في صياغة الخطة الاستراتيجية المقبلة. ورحبوا على وجه الخصوص بسرعة استجابته للبرنامج للكثير من الأزمات المفاجئة وتكيف عملياته مع الظروف المتغيرة؛ وإعطائه الأولوية للتدخلات المنقذة للأرواح إلى جانب سعيه أيضاً للمساهمة في القدرة على الصمود وسبل كسب العيش المستدامة؛ والعمل الذي يقوم به في مجال تعزيز المؤسسات والبرامج والنظم الوطنية، مثل تلك المتعلقة بالاستعداد لحالات الطوارئ، والحماية الاجتماعية، والنظم الغذائية، وتدخلات الوجبات المدرسية. كما أعربوا عن تقديرهم للتقدم الذي أحرزه البرنامج في تعميم نهج محور العمل الإنساني والتنمية والسلام وتعزيز مراعاة ظروف النزاع وحصائل السلام؛ وتقديم الخدمات المكلف بها والخدمات المقدمة عند الطلب، التي كان لها دور قيّم في إعادة ضبط العمل الإنساني ومبادرات إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً؛ ودعمه للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الوصول إلى الأسواق المؤسسية والأسواق الأخرى، بما في ذلك من خلال برامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية.
- 52- وفي حين أشاد أعضاء المجلس بزيادة كفاءة استخدام موارد البرنامج، فقد أعرب عدد منهم عن قلقهم إزاء استمرار النقص في التمويل وانخفاض المساهمات المرنة، وحثوا البرنامج على مواصلة بذل الجهود من أجل تنويع قاعدة التمويل وتوسيع نطاقها، بما في ذلك من خلال زيادة المشاركة مع البلدان المانحة غير التقليدية، وإقامة شراكات أقوى، وزيادة الوعي بالمخاطر والتهديدات الناجمة عن عدم التصدي للمسائل في جميع أنحاء العالم. وتتعلق الشواغل الأخرى بانخفاض نسبة المستفيدين من ذوي الإعاقة المتلقين للمساعدة، وعدم الكفاية التغذوية للتحويلات الغذائية العينية التي يقدمها البرنامج.
- 53- ولمعالجة هذه المسائل وغيرها، شجع أعضاء المجلس البرنامج على زيادة جهوده المبذولة في إدماج منظور الإعاقة والحفاظ على نهجه الشمولي إزاء تقديم المعونة؛ واستكشاف سبل تحسين القيمة التغذوية للمساعدة الغذائية الطارئة التي يقدمها؛ وتعميم العمل الاستباقي في جميع عملياته؛ وإدماج أنشطته في مجال تعزيز القدرات القطرية في تدخلات الاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك بالتعاون مع الشركاء؛ وتوسيع نطاق مبادراته في مجال المشتريات المحلية والإقليمية، بما في ذلك مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ وتسريع وتيرة تنفيذ التوصيات المتعلقة الناجمة عن عمليات الرقابة.
- 54- وشكرت الإدارة أعضاء المجلس على دعمهم، وعرضت نتائج الجهود الأخيرة الرامية إلى تنويع قاعدة التمويل: فقد ساهمت 53 من البلدان المستفيدة من البرامج بما مجموعه مليار دولار أمريكي في عمليات البرنامج في عام 2024؛ كما زادت المساهمات المقدمة من القطاع الخاص بنسبة 30 في المائة؛ وجرت تعبئة 60 مليون دولار أمريكي من خلال ترتيبات مبادلة الديون. ويستكشف البرنامج سبلاً إضافية للاستفادة من مبادلة الديون، والتمويل المختلط، والقروض الميسرة، والمنح. وبالإشارة إلى النقاط الأخرى التي أثّرت، أفادت الإدارة أن الجهود الرامية إلى تحسين الكفاية التغذوية للحصص الغذائية اشتملت على مبادرات تقوية الأغذية؛ ويعمل البرنامج على تعديل طرائق التعاقد وشروط الدفع للمشتريات، ولا سيما من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ وقد جرى إحراز بعض التقدم في تنفيذ توصيات الرقابة المتعلقة.

المسائل التشغيلية (متابعة)

تحديث عن الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة

- 55- في معرض تقديمها لهذا البند، سلطت مساعدة المديرية التنفيذية، إدارة العمليات البرامجية، الضوء على الدعم الحاسم الذي تقدمه الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة لعمليات البرنامج والمجتمع الإنساني الأوسع، ودعت إلى دعم مستدام ومرن من الجهات المانحة لضمان مستقبل الخدمة. وقدم رئيس دائرة الطيران التحديث، ملخصاً لعمليات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة في عام 2024، ووصفاً تدابير تحقيق الوفورات في التكاليف المتخذة استجابة لنقص التمويل.
- 56- وأشاد أعضاء المجلس بمهنية موظفي الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة وتفانيهم وشجاعتهم، وأقروا بالدور الحاسم للخدمة في تمكين وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وفي الوقت المناسب وبشكل منصف إلى الأشخاص في المناطق التي يصعب الوصول إليها وغير الآمنة. وأشار إلى جوانب مثل ارتفاع معدل رضا المستخدمين، وتطبيق تدابير الكفاءة، والمساهمة في الاستجابة الإنسانية الأوسع. وأشادت إحدى الأعضاء بإدارة الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة باعتبارها نموذجاً يحتذى به في مجال الحوكمة، وشجعت البرنامج على مشاركة خبراته ودرابته مع الجهات الإنسانية الأخرى.
- 57- وأعرب بعض أعضاء المجلس عن شواغلهم إزاء الفجوة الأخذة في الاتساع بين احتياجات التمويل والمساهمات، ودعوا إلى تمويل أكثر قابلية للتنبؤ به ومرونة واستدامة، بما في ذلك من خلال زيادة الدعم لآلية التمويل المركزية. وسلط عدد منهم الضوء على أهمية حياد عمليات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة واستقلالها وسلامتها. وشجع آخرون البرنامج على مواصلة استكشاف مكاسب الكفاءة المحتملة، بما في ذلك من خلال تحقيق أمثل أداء للأسطول، وترشيده المسارات، والاستخدام الاستراتيجي للتكنولوجيات الرقمية. وشجع البرنامج على توضيح نهجه إزاء تحديد أولويات العمليات، وتعزيز الشفافية المالية، وتعزيز تقاسم الأعباء بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية.
- 58- وطُلب الحصول على مزيد من المعلومات عن استراتيجية استرداد التكاليف، والأساس المنطقي لزيادة متطلبات ميزانية عام 2025، وخطط ضمان استمرارية العمليات في ظل نقص التمويل، وموضع الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة ضمن عملية إعادة ضبط العمل الإنساني وغيرها من الإصلاحات. وطلب الأعضاء تفاصيل مالية إضافية في التقارير المستقبلية، والتمسوا توضيحاً بشأن الاستراتيجية الرامية إلى ضمان استدامة عمليات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة على المدى الطويل، مثل تلك الموجودة في هايتي. وسأل أحد الأعضاء عن متوسط عمر الأسطول، والوقت اللازم تجهيز الطائرات، والدور المحتمل لبدائل الطيران التجاري. وشجع عضو آخر على زيادة إشراك التمثيل الدبلوماسي في اللجان التوجيهية الميدانية لتعزيز التنسيق والرقابة.
- 59- وأوضحت الإدارة أن الزيادة البالغة 6 في المائة في ميزانية الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة مقارنة بعام 2023 تعزى في الأساس إلى ارتفاع أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب. وقد أدت تدابير خفض التكاليف إلى تقليص فجوة التمويل من 200 مليون دولار أمريكي في فبراير/شباط 2025 إلى 53.7 مليون دولار أمريكي في مايو/أيار 2025، حيث تبلغ الميزانية الحالية 307 ملايين دولار أمريكي – منخفضة من 383 مليون دولار أمريكي في عام 2023. وشملت جهود تعبئة الموارد تشجيع استخدام الأموال المجمعة على المستوى العالمي والتواصل مع القطاع الخاص لتنويع قاعدة تمويل الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة. وقد زاد استرداد التكاليف ليغطي الآن 30 في المائة من تكاليف تشغيل الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة. ولا تمثل آلية التمويل المركزية حالياً سوى 9 في المائة من تمويل الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة؛ ومع ذلك، فقد كانت حاسمة في تمكين البرنامج من الحفاظ على الخدمات الأساسية خلال الفترات التي شهدت فجوات في التمويل، مثل عمليات المروحيات في هايتي.

التقرير الأمني

- 60- أفاد مدير شعبة الأمن أن عام 2024 شهد أعلى عدد من حوادث السلامة والأمن في تاريخ البرنامج، وزيادة ملحوظة في الوفيات والإصابات الخطيرة وعمليات الاختطاف. ولا تزال الجريمة تشكل أكبر تهديد تشغيلي، تليها الاضطرابات المدنية والأخطار

البيئية مثل الظروف الجوية المتطرفة. وقد وقعت معظم هذه الحوادث في شرق أفريقيا، على الرغم من أن أكبر زيادة سنوية سُجلت في غرب أفريقيا.

- 61- وخلصت مراجعة داخلية لأمن البرنامج في الميدان إلى الحاجة إلى تحسينات كبيرة. ويجري تنفيذ التوصيات السبع الناتجة عن ذلك من خلال 27 إجراء. وشملت مجالات التحسين الحوكمة وتخصيص الموارد، وإدارة المخاطر والامتنال، ونظم البيانات والرقمنة، والشرارات الميدانية. ويتواءم برنامج تعزيز الأمن المتعدد السنوات، الذي أُطلق في سبتمبر/أيلول 2024، مع نتائج المراجعة، والإصلاحات المؤسسية الأوسع نطاقاً، وخطة إضفاء الطابع المحلي. وفي حين يجري تمويل البرنامج في الأساس من الموارد الداخلية، هناك حاجة إلى دعم إضافي، ولا سيما للتدريب وبناء قدرات الشركاء المتعاونين.
- 62- وتطلعاً للمستقبل، هناك حاجة إلى اتباع نهج مبتكرة للحفاظ على استدامة وصول المساعدات الإنسانية وحماية العاملين في ظل التجزؤ السياسي والمعلومات المضللة والتحديات التكنولوجية وتناقص الموارد.
- 63- وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء العدد القياسي للحوادث في عام 2024، وقدموا تعازيهم للخسائر في الأرواح. وأدانوا جميع الهجمات على العاملين في المجال الإنساني ومبانيهم وأصولهم. ورحب الأعضاء ببرنامج تعزيز الأمن ومواءمته مع توصيات المراجعة، وإطار واجب الرعاية، وخطة إضفاء الطابع المحلي. وأعرب عدد منهم عن قلقهم إزاء تزايد المخاطر التي يتعرض لها المتعاقدون والشركاء، وطلبوا تفاصيل عن التدابير المتخذة لتعزيز حمايتهم. وشددوا على أهمية الشرارات المنصفة والتعاون الوثيق مع الحكومات المضيفة لضمان سلامة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.
- 64- وتم الترحيب باستخدام التكنولوجيا المبتكرة، بما في ذلك أدوات التنبؤ التي تعمل بالذكاء الاصطناعي. وطلب الأعضاء تحديثات بشأن الدروس المستفادة والوفورات المرتبطة بها في التكاليف، ودعوا إلى إدماج بيانات الأمن في عملية صنع القرار التشغيلي. وشكلت استدامة التمويل مصدر قلق رئيسي. وتساءل الأعضاء عن الاعتماد على الموارد المؤقتة، وطلبوا توضيحاً بشأن ما إذا كان سيتم إدماج إطار واجب الرعاية في التمويل الأساسي، وما إذا كان من الممكن الحفاظ على مستويات التمويل الأساسي لبرنامج تعزيز الأمن في ظل ضغوط الميزانية.
- 65- وردا على ذلك، أكد المدير أنه سيجري استعراض ميزانية برنامج تعزيز الأمن في ضوء قيود التمويل، بهدف زيادة تغطية التمويل الأساسي. ويستفيد البرنامج من الرقمنة وتوحيد المقر للتكيف مع خفض عدد الموظفين، كما تعطي الشعبة الأولوية للاستثمار في القدرات الأمنية للشركاء، على الرغم من الحاجة إلى مزيد من التمويل.
- 66- وحذرت الإدارة من أن تخفيضات ميزانية إدارة السلامة والأمن سيكون لها أثر كبير على عمليات البرنامج. وسيسعى البرنامج جاهداً للحفاظ على استدامة استثماراته في مجال السلامة والأمن، وتعزيز التعاون بين الوكالات، ونقل المسؤوليات إلى المكاتب القطرية، وتعزيز الرقابة في المقر. وتهدف مواءمة القوة العاملة إلى تحويل الموارد إلى الميدان، بما في ذلك للأمن، من أجل تعزيز التنفيذ عند نقطة الأثر.

المسائل التنظيمية والإدارية

2025/EB.A/4 تحديث سنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الناجمة عن التقييم الاستراتيجي لعمل البرنامج بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

- 67- عند تقديم هذا التحديث السنوي الأول، أكدت الإدارة على أن ضمان الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لا يزال شاغلاً رئيسياً، وجزءاً لا يتجزأ من تحقيق الفعالية التشغيلية والمصادقية في مهمة البرنامج المتمثلة في مكافحة الجوع وتعزيز الأمن الغذائي إلى جانب ضمان سلامة وكرامة الأشخاص الذين يساعدونهم.
- 68- وفي معرض ترحيب أعضاء المجلس بشفافية لتقارير الإدارة، أشادوا بالتدابير القوية التي اتخذها البرنامج لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتخفيفهما، ودوره الرائد في مبادرات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على المستوى المشترك بين الوكالات. وأشادوا بالتقدم الكبير الذي أحرز في السنوات الأخيرة، حيث أعربوا عن تقديرهم الخاص لجوانب مثل وحدة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين المنشأة حديثاً في مكتب المديرية التنفيذية؛ والمشاركة المنهجية مع المنسقين المعنيين

بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في المكاتب الإقليمية والقطرية؛ وإصدار توجيهات وأدوات لتعزيز القدرات في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وإدراج الحماية من الانتهاك والاستغلال الجنسيين كعنصر إلزامي في الخطط الاستراتيجية القطرية وتقييمات أداء المديرين القطريين. كما رحبوا بالاستراتيجية المؤسسية المقبلة **للبرنامج** بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

69- وشدد أعضاء المجلس على أهمية تخصيص ما يكفي من الموارد الأساسية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، ودعوا إلى حماية هذا العمل من التخفيضات في الميزانية. وأعربوا عن دهشتهم إزاء انخفاض مستويات الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الميدان مقارنة بحجم **البرنامج** ومرتم المخاطر الخاص به، أوصوا بتعزيز آليات الإبلاغ المجتمعي المحلي، مؤكدين على أهمية مواصلة الجهود المشتركة بين الوكالات من أجل تحقيق أثر أكبر.

70- وتضمنت التوصيات الأخرى زيادة تعزيز التعاون، وتجميع الموارد، وتنسيق أدوات تحليل المخاطر والمشاركة المجتمعية المحلية وتقييمات قدرات الشركاء مع الوكالات الأخرى، بما في ذلك من خلال الاستفادة من دور المديرية التنفيذية بصفتها مناصرة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومواصلة الدعم للشركاء المنفذين في المراحل النهائية. كما تم تشجيع **البرنامج** على اعتماد النهج المشترك بشأن الحماية من الانتهاك والاستغلال الجنسيين والتحرش الجنسي واتخاذ خطوات فعالة نحو استخدام خطة الكشف عن سوء السلوك. وطلب المزيد من التوضيح بشأن بعض الإجراءات التي أبلغ عنها على أنها "مغلقة".

71- ورحبت الإدارة بالملاحظات التي أدلى بها، وأكدت من جديد التزام **البرنامج** بالحماية من الانتهاك والاستغلال الجنسيين والتحرش الجنسي. وناشدت أعضاء المجلس مواصلة تقديم الدعم، مشددة على الشواغل الخطيرة المتعلقة بانخفاض قدرة **البرنامج** على تفعيل هذا المجال من العمل بسبب التخفيضات الحادة في الميزانية.

وظائف الرقابة

2025/EB.A/5 تعيين عضو واحد في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

72- أشارت نائبة الممثل الدائم للأرجنتين، رئيسة فريق الاختيار المعني بتعيين أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والذي وافق عليه المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2024، إلى أن الفترة الأولى لعضوية السيدة Bettina Tucci Bartsiotas من الأوروغواي ستنتهي في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025. وخلص فريق الاختيار إلى أن السيدة Tucci Bartsiotas تستوفي جميع شروط إعادة التعيين في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وبالتالي أوصى بتأكيد تعيين شاعلة المنصب الحالية لولاية ثانية وأخيرة مدتها ثلاث سنوات، ابتداء من 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025 إلى 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2028.

73- ووافق المجلس على إعادة تعيين السيدة Bettina Tucci Bartsiotas على النحو المقترح.

مسائل المالية والميزانية

2025/EB.A/6 الحسابات السنوية المراجعة لعام 2024

74- بعد عرض الإدارة للكشوف المالية لعام 2024، لخص رئيس ديوان المحاسبة الفدرالي الألماني الإنجازات التي حققها مراجع الحسابات الخارجي، ونتائج المراجعة الأخيرة والتحديات المستقبلية التي تواجه **البرنامج**. وأعرب عن شواغل في مجالات تشمل مساءلة **البرنامج** عن التوزيع في الميل الأخير؛ وتعريفه وتفسيره لبعض المصطلحات المتعلقة بالميزانية؛ وتقويض الصلاحيات إلى كبار المديرين؛ والتفاصيل الواردة في الملاحظات على الكشوف المالية. كما أعرب مراجع الحسابات الخارجي عن قلقه إزاء العدد الكبير من التوصيات المتعلقة من عمليات المراجعة الخارجية والداخلية.

- 75- وقد صدر رأي مراجعة غير معدل للكشوف المالية لعام 2024. ولاحظ المراجع الخارجي للحسابات أن النفقات المتعلقة بتوزيع الشركاء المتعاونين للسلع لم يفصح عنها بشكل كاف وأن البيانات المحاسبية اللازمة لمراجعة تلك المصروفات غير متوفرة. ولا تزال مسؤولية المقر عن إدارة الشركاء الحكوميين المتعاونين غير واضحة. وأشارت النتائج المتعلقة بالموارد البشرية إلى ارتفاع تكاليف الموظفين في عام 2024 على الرغم من انخفاض عدد الموظفين؛ والتجزئة في عملية كشوف المرتبات؛ ودفع ما يقارب 12 مليون دولار أمريكي لموظفين غير مكلفين؛ ودفع إكراميات بقيمة 9.2 مليون دولار أمريكي تتعلق بتعويضات انتهاء الخدمة لم يكن منصوصا عليها في عقود العمل أو النظامين الإداري والأساسي للموظفين.
- 76- وتطلعا إلى المستقبل، قدم المراجع الخارجي للحسابات رأيه بشأن التحديات التي يواجهها البرنامج، ولا سيما في ما يتعلق بتخفيض القوة العاملة، والنموذج الجديد للمقر العالمي، وجدوى الحضور القطري الحالي للبرنامج. ويمكن تحقيق مكاسب محتملة في الكفاءة من خلال زيادة التوحيد، وتعزيز التعاون بين الوكالات، وزيادة كفاءة عمليات الرقابة والتركيز بشكل أكبر على ولاية البرنامج، استنادا إلى المزايا النسبية للمنظمة.
- 77- ورحب أعضاء المجلس بالكشوف المالية المراجعة وبالاستعراض الدقيق الذي أجراه المراجع الخارجي للحسابات للضوابط الداخلية. وأشاد بعضهم بالبرنامج لجهوده الرامية إلى تعزيز الرقابة الداخلية وفقا لإطار الضوابط الداخلية، ودعوا إلى التنفيذ التدريجي لتوصيات المراجعة الخارجية. وشدد أعضاء آخرون على أهمية استمرار البرنامج في العمل على الإدماج التدريجي لبعض التوصيات التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي من أجل معالجة أوجه القصور وتحقيق فعالية مرضية من حيث التكلفة. وأعربت إحدى أعضاء المجلس عن قلقها إزاء استمرار أوجه القصور في الشفافية والرقابة وإدارة المخاطر، ومحدودية تنفيذ توصيات المراجعة، ودعت إلى وضع خارطة طريق لتوجيه التنفيذ. وطلبت المندوبة أيضا تقديم تحليل مفصل لمكونات تكاليف الموظفين لشرح زيادات التكاليف التي حددها المراجع الخارجي للحسابات؛ وإعادة تقييم عملية إعادة تكاليف الموظفين، بما في ذلك مقارنة معيارية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛ وتوضيح مسؤوليات إدارة الشركاء المتعاونين؛ وإنشاء إطار ضمان مستدام يستند إلى مشروع الضمان العالمي. وينبغي أن تبين الترتيبات الميدانية الطويلة الأجل التمويل المتعدد السنوات، وينبغي توضيح الشروط التي يمكن بموجبها تعديل الاتفاقات الميدانية أو تمديدها.
- 78- ورحبت الإدارة برأي المراجعة غير المعدل، وأعربت مجددا عن التزامها الثابت بالمساءلة والشفافية، وأعادت تأكيد التزامها بتنفيذ جميع توصيات المراجعة، مع إعطاء الأولوية لتلك التي لها أثر حاسم على الكشوف المالية والمخاطر المتبقية. وارتبط التأخير في تنفيذ بعض التوصيات بتحسينات النظم وإصدار توجيهات معيارية جديدة تتطلب أطرا زمنية ممتدة، وإعادة الهيكلة التنظيمية، والقيود المفروضة على الموارد، ولكن تم إحراز تقدم مؤخرا، بما في ذلك تقليل إجراءات الرقابة الإدارية المتعلقة في المكاتب الإقليمية.
- 79- وعلى الرغم من العجز المتوقع البالغ ملياري دولار أمريكي لعام 2025، لا يزال البرنامج في وضع مالي قوي نسبيا، مع وجود احتياطات متاحة لتخفيف الضغوط التشغيلية. والبرنامج ملتزم بتحسين الشفافية والمساءلة وتعاونيه مع الشركاء، ويعمل على وضع خطط لمعالجة التحديات الهيكلية الطويلة الأجل مثل تكامل نظم تكنولوجيا المعلومات والامتثال للمعيار 48 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن مصروفات التحويل.
- 80- وسترد في الكشوف المالية لعام 2025 كشوف مفصلة عن تكاليف الموظفين وعمليات الشركاء المتعاونين. وتتبع الآن الاتجاهات الملحوظة في ارتفاع تكاليف الموظفين إلى جانب انخفاض عدد الموظفين. وحقق البرنامج انخفاضا بنسبة 25 في المائة في التوصيات المتعلقة للمراجعة الداخلية في الأشهر الأخيرة. وتعمم المنظمة عناصر من مشروع الضمان العالمي في ممارساتها العادية لإدارة المخاطر وتوضح وتعزز مسؤوليات الرقابة بما يتماشى مع نموذج "الخطوط الثلاثة" الذي أعيد تأكيده في الهيكل الجديد للمقر العالمي، مما سيعزز التحول نحو رقابة أكثر استراتيجية وتبسيطا على جميع المستويات.
- 81- وفي الختام، أعربت رئيسة المجلس عن تقدير المجلس لمراجع الحسابات الخارجي المنتهية ولايته، السيد Scheller، لمساهماته الهامة والتزامه بنجاح البرنامج. وطلبت الرئيسة من رئيسة الديوان أن تقدم إلى هيئة المكتب تحديثات منتظمة عن تنفيذ توصيات المراجعة.

2025/EB.A/7 تحديث خطة البرنامج للإدارة (2025-2027)

- 82- قدم التحديث استجابة البرنامج لتوقعات التمويل المنخفضة وتضمن مقترحا بشأن تخصيص الموارد من الجزء غير المخصص من الصندوق العام لتجديد موارد شبكة أمان المكاتب القطرية، وتغطية التكاليف المرتبطة بإدارة قوة العمل، وتجديد موارد التأمين الذاتي "شركة التأمين الاحتكارية" المستخدم في تغطية خسائر السلع ذات الصلة بالحروب.
- 83- وأشاد أعضاء المجلس بالإدارة لاستجابتها السريعة لبيئة التمويل التي تشهد صعوبات وتعقيدات متزايدة، وأبدوا التدابير المقترحة لاحتواء التكاليف الجارية للبرنامج، بما في ذلك من خلال تقليص قوة العمل وتبسيط الهياكل الداخلية للمنظمة. ومن شأن هذه إجراء هذه التغييرات، أن تمكن الإدارة من تجنب الآثار السلبية التي تطال وظائف المساءلة والرقابة في البرنامج، وعملياته، وقدرته على الاستجابة للآزمات بسرعة وعلى نطاق واسع، وخبرته في المجالات الحيوية. وشدد الأعضاء على أهمية إشراك المجلس طوال عملية الإصلاح الداخلي، وأوصوا بأن تتعامل الإدارة مع شركاء البرنامج في المجال الإنساني، وأن تحدد السبل التي تؤدي بالتغييرات المقترحة إلى تحسين الكفاءة، وأن تعمل باستمرار على استعراض آثار التغييرات – والإبلاغ عنها – ولا سيما بالنسبة للمكاتب القطرية.
- 84- وبالنظر إلى التوقعات العالمية بمحدودية التمويل وتزايد الاحتياجات، شجع أعضاء المجلس الإدارة على مواصلة إعطاء الأولوية للاستجابة للآزمات والأنشطة المنقذة للأرواح؛ وتعزيز قاعدة الأدلة لتدخلات البرنامج؛ والسعي لإيجاد حلول التمويل المبتكر، ولا سيما للتمويل المرن والمتعدد السنوات. وبما أن هذا هو العام الثاني الذي يلزم فيه إدخال تعديلات في ميزانية خطة الإدارة، فقد أوصى عدد من أعضاء المجلس بأن يجري البرنامج استعراضا أوسع نطاقا للنموذج المالي ونموذج الأعمال لضمان المواءمة مع بيئة التمويل المحفوفة بالتحديات. وأتاحت صياغة خطة استراتيجية جديدة للبرنامج، ومبادرة الأمم المتحدة 80، وعملية إعادة ضبط العمل الإنساني الجارية فرصا لمعالجة المسائل التي طال أمدها وتحديد سبل جديدة للعمل على نطاق الأمم المتحدة، وأبدى أعضاء المجلس استعدادهم للمشاركة في هذه الجهود.
- 85- وطلب أعضاء المجلس معلومات إضافية بشأن خطط الطوارئ للاستجابة لمزيد من التخفيضات في تمويل البرنامج؛ وأسباب ارتفاع تكاليف الدعم؛ وآليات البيانات والرصد المستخدمة لتقييم عمل البرنامج في ما يتعلق بالقدرة على الصمود والأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي؛ وجمع البيانات المصنفة؛ والتدابير المتخذة لتعزيز استدامة صندوق التأمين الذاتي؛ والدروس المستفادة والتحديات التي تمت مواجهتها أثناء تنفيذ عمليات التغيير الداخلي في البرنامج. وفي ما يتعلق بتخفيض قوة العمل، حث أحد أعضاء المجلس البرنامج على ضمان أن تكون استحقاقات إنهاء الخدمة متوائمة تماما مع النظامين الإداري والأساسي للموظفين وأن يعطى جميع الموظفين غير المكلفين مهام مؤقتة على الأقل أثناء تقييمهم أجرا من البرنامج.
- 86- وردًا على هذه الشواغل، أكدت الإدارة أن لدى البرنامج خطط طوارئ تستند إلى السيناريوهات التي يقل فيها التمويل عن التوقعات البالغة 6.4 مليار دولار أمريكي، أو يتجاوزها. وتشكل حزمة إنهاء الخدمة التي عرضت على الموظفين الذين كانوا في صدد إنهاء خدمتهم مع البرنامج طوعا جزءا من واجب الرعاية والالتزامات التعاقدية للمنظمة تجاه قوتها العاملة – كما يجري توزيع الموظفين غير المكلفين في مهام مؤقتة متى كان ذلك ممكنا وفعالا من حيث التكلفة. وجرى التكليف بإجراء تقييم لتكاليف وفوائد مبادرة إعادة الهيكلة التنظيمية، وسيتم إطلاع المجلس على النتائج.
- 87- وسجلت عمليات البرنامج في جنوب السودان، والسودان، واليمن أعلى زيادات في تكاليف التنفيذ وتكاليف الدعم المباشرة. وتنفذ الاستثمارات في القدرة على الصمود والأسباب الجذرية من خلال الخطط الاستراتيجية القطرية، ويجري الإبلاغ عنها ببيانات مصنفة في التقارير القطرية السنوية وتقرير الأداء السنوي.

2025/EB.A/8 تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2024)

- 88- أفادت الإدارة بزيادة استخدام المكاتب القطرية لترتيبات الإقراض الداخلي للمشروعات وحساب الاستجابة العاجلة في عام 2024، في حين انخفض كل من حجم وقيمة الأغذية التي جرى تسليمها إلى المكاتب القطرية من مرفق الإدارة الشاملة للسلع. وقد بلغت السلف المقدمة من حساب الاستجابة العاجلة لأنشطة الاستعداد السقف البالغ 6 ملايين دولار أمريكي، ومن المتوقع

أن يرتفع الطلب على السلف في عامي 2025 و2026؛ ولذلك طلبت الإدارة موافقة المجلس على تحديد السقف السنوي لأنشطة الاستعداد بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي.

89- وشدد أعضاء المجلس على قيمة التمويل بالسلف في تيسير الاستجابة المتممة بالسرعة والفعالية والكفاءة لحالات الطوارئ، وأيدوا استخدام البرنامج لآليات التمويل الاستراتيجي في عام 2024، وشجعوا الإدارة على مواصلة استكشاف إمكانية إنشاء آليات إضافية، بما في ذلك لدعم العمل الاستباقي، وبالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى، مثل صندوق التحول لتغيير الحياة. واقترح أحد الأعضاء أن وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة يوفر فرصا لهذا الاستكشاف.

90- وأقر أعضاء المجلس بضرورة قبول درجة من المخاطر عند استخدام التمويل بالسلف، واعترفوا بأنه ينبغي للجهات المانحة والبلدان الأخرى تقاسم تلك المخاطر. ونظرا إلى أن حساب الاستجابة العاجلة هو صندوق متعدد الأطراف ومتجدد، طلب من البرنامج الاتصال والتواصل بسرعة وشفافية مع المجلس والجهات المانحة بشأن الدعم المقدم من حساب الاستجابة العاجلة إلى مكتب قطري أو عملية ما.

91- ورحب أعضاء المجلس بزيادة حصة سلع مرفق الإدارة الشاملة للسلع المشتراة محليا وإقليميا، وشجعوا الإدارة على الحفاظ على هذا الزخم ومواصلة جهودها لتعزيز مرفق الإدارة الشاملة للسلع، ولا سيما في ما يتعلق بالشراء وسلاسل الإمداد. وطلب أحد الأعضاء رأي الإدارة بشأن دور آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج في إصلاح المنظومة الإنسانية، وأوجه التآزر المحتملة مع الآليات المماثلة التي يستخدمها شركاؤه في مجال العمل الإنساني.

92- وشكرت الإدارة أعضاء المجلس على دعمهم، وأعدت تأكيد التزام البرنامج بإدارة المخاطر بشكل محافظ وزيادة إبراز استخدامه للتمويل المرن، بما في ذلك حساب الاستجابة العاجلة. ويناقش البرنامج وشركاؤه في الأمم المتحدة أوجه التآزر المحتملة وتجميع الموارد للتمويل بالسلف للعمليات.

المسائل التنظيمية والإدارية (متابعة)

كلمة الهيئات الممثلة للموظفين أمام المجلس

93- شكر رئيس الاتحاد العالمي للموظفين المديرية التنفيذية على الموافقة على توسيع نطاق رابطة الموظفين الفنيين السابقة لتصبح الاتحاد العالمي للموظفين، الذي يمثل جميع موظفي البرنامج في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن وضعهم التعاقدية.

94- ويتمثل مصدر قلق الرئيس لدى الكثير من الموظفين في التخفيض المستمر في القوة العاملة، ولا سيما في ما يتعلق بمدى عدالة عملية صنع القرار، والأساليب المستخدمة للإبلاغ عن القرارات، والتبعات التشغيلية المحتملة لفقدان الموظفين ذوي الخبرات العالية في الوقت الذي لا يزال فيه البرنامج يحدد رؤيته للمستقبل.

95- خلص استقصاء أجري مؤخرا على عينة من القوة العاملة إلى انخفاض مستويات الثقة في قدرة فريق القيادة على توجيه البرنامج وسط التحديات الحالية والمستقبلية، ويسعى الاتحاد العالمي للموظفين إلى المشاركة بشكل أكبر في القرارات التي تؤثر على أعضائه.

96- وتشمل المجالات التي تشكل مصدر قلق خاص التطبيق غير المتسق للقواعد والمعايير على نطاق البرنامج؛ وعدم وجود تفسير بشأن أسباب اعتماد تدابير معينة أو التخلي عنها؛ وعدم وضوح الأساس المنطقي لتحديد الموظفين الذين سيتم فصلهم عن البرنامج؛ ومعاملة الموظفين الوطنيين، والخبراء الاستشاريين الطويلي الأجل، والموظفين الذين يواجهون أحداثا مهمة في حياتهم الخاصة. وتشمل المسائل المحددة معاملة الموظفين الذين تم إجلاؤهم من غزة ولكن يطلب منهم الآن العودة أو فقدان دخلهم؛ والمشاركة المحدودة للموظفين في الاستعراض الجاري لأكثر من 30 مكتبا قطريا لاحتمال تقليص حجمها أو إغلاقها.

97- وشكرت الأمانة العامة لاتحاد موظفي الخدمات العامة شعبة الموارد البشرية على الدعم الذي قدمته طوال العام، وشاركت شواغل أعضاء الاتحاد بشأن تزايد الاحتياجات الإنسانية وتضاؤل الموارد في جميع أنحاء العالم، حيث ناشدت الجهات المانحة مواصلة دعمها للبرنامج وزيادته. وأشاد أعضاء اتحاد موظفي الخدمات العامة بدعوة المديرية التنفيذية لصالح الضعفاء في

العالم، وأيدوا بيانها الذي يدين استخدام الغذاء كسلاح سياسي. كما شكروها على تمديد ترتيبات العمل المختلطة حتى نهاية عام 2025.

98- ورحب أعضاء اتحاد موظفي الخدمات العامة بإنشاء فرقة عمل معنية بإعادة توزيع الموظفين وإطار مخصص لتوجيه عملية خفض القوة العاملة، غير أنهم أعربوا عن قلقهم بشأن قيام المديرين بإلغاء الوظائف المشغولة من دون النظر في ترتيب الاستبقاء؛ فموظفو فئة الخدمات العامة الذين خدموا لفترة طويلة هم مستودع المعارف والمهارات المؤسسية في المقر، في حين يعاد تكليف الموظفين في الفئات الأخرى أو يتركون البرنامج.

99- والموظفون غير راضين أيضا عن كيفية التعامل مع ادعاءات سوء السلوك المقدمة إلى مكتب التفتيش والتحقيق، حيث غالبا ما يستغرق المكتب وقتا طويلا للرد، وكثيرا ما يرفض الشكاوى لعدم كفاية الأدلة، في حين ليست لدى الموظفين المبلغين إمكانية الوصول إلى الأدلة التي يعلمون بوجودها. وغالبا ما يتم أيضا رفض الادعاءات المقدمة من قبل موظفين مشاركون في عمليات منفصلة لإدارة الأداء، في حين يتعرض بعض الموظفين الذين تقدم ادعاءات ضدهم للوقوف عن العمل في البرنامج لفترات طويلة قبل أن يتبين في نهاية المطاف أن قضاياهم لا أساس لها.

100- وفي معرض شكرها للمتحدثين على ملاحظاتهم، أكدت المديرية التنفيذية من جديد التزام القيادة بالعمل مع الاتحاد العالمي للموظفين واتحاد موظفي الخدمات العامة في الأشهر القادمة. وكررت الإدارة هذا الالتزام وتعهدت بالعمل مع منظمة الأغذية والزراعة على توسيع نطاق عضوية اتحاد موظفي الخدمات العامة بحيث تعكس عضوية الاتحاد العالمي للموظفين.

وظائف الرقابة (متابعة)

2025/EB.A/9 التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

101- في معرض تقديمه للتقرير، سلط رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الضوء على التقدم الذي أحرزه البرنامج – على الرغم من الضغوط التشغيلية والمالية الهائلة – في مجالات مثل إدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية، والتحقيقات، والمساءلة، والأخلاقيات. وفي حين أن هناك مجالات بحاجة إلى تحسينات كبيرة، لم يتم تحديد مواطن ضعف جوهرية من شأنها أن تقوض بشكل خطير تحقيق أهداف البرنامج بشكل عام. وسلط الضوء على أربعة مجالات رئيسية تستدعي اهتماما خاصا: النتائج المتكررة للمراجعة والتقييم؛ والمخاطر المرتبطة بإعادة التنظيم الواسعة النطاق وتنفيذ المبادرات على نطاق المنظمة بالتزامن مع ذلك؛ وتحويل هيكل التكنولوجيا وبنيتها التحتية لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة؛ والاتجاه المتزايد المتمثل في القضايا المتعلقة بالرقابة التي تتطلب إجراء تحقيق.

102- وشكر أعضاء المجلس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على عملها، وأحاطوا علما بتوصياتها، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنسيق بين وظائف الرقابة، ومتابعة توصيات التقييم، والرقابة على الشركاء المتعاونين. وسلطت إحدى أعضاء المجلس الضوء على التوصية التي تدعو الإدارة إلى استعراض الجدول الزمني لتنفيذ مشروع الضمان العالمي، وضمان الاتساق بين ذلك المشروع وعملية إعادة التنظيم، والتحقق من نتائج التقييم الذاتي بشأن تنفيذ مشروع الضمان العالمي من جانب المكاتب القطرية العالية المخاطر، من خلال مقارنتها بنتائج وظائف الرقابة المستقلة. كما طرحت المندوبة أيضا عددا من الأسئلة بشأن تقييم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لنهج البرنامج في إدارة التخفيضات الكبيرة في التمويل؛ وكيفية عمل البرنامج على إدارة الشركاء الحكوميين وتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن عمليات الفحص العشوائية؛ والأثر العملي للتخفيضات في التمويل في ما يتعلق بالموظفين المعنيين بالمخاطر.

103- وأعرب أحد الأعضاء عن قلقه إزاء ما قد ينظر إليه كتابيات بين رأي المراجعة الرسمي والبيانات الشفوية التي أدلى بها مراجع الحسابات الخارجي.

104- وردا على النقاط التي أثيرت، أشار رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى أن مراجع الحسابات الخارجي يركز في المقام الأول على جودة الكشف المالية للبرنامج ولكنه يستطيع أيضا تقديم توصيات وملاحظات في مجالات أخرى؛ ويشكل التعاون الوثيق والاتصال القوي بين مراجع الحسابات الخارجي ووظائف الرقابة الأخرى وإدارة البرنامج جانبا أساسيا لضمان أن

تكون التوصيات متكيفة مع البرنامج ومفيدة له. وفي ما يتعلق بالتمويل، شكلت عملية إعادة التنظيم خطوة حاسمة نحو إعداد البرنامج للمستقبل؛ وتضمنت السبل الواعدة الأخرى السعي لإيجاد مصادر تمويل غير تقليدية وتمويل مبتكر. ويتعين على الجهات المانحة والدول الأعضاء تشكيل فهم واضح بشأن المخاطر المتصلة بالتخفيضات في التمويل، حيث يجب أن تدرك أن هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في تعزيز حوكمة البرنامج على الرغم من التخفيضات. والمجال متاح أمام البرنامج لزيادة الجهود المبذولة في سبيل تعزيز إدارة الشركاء الحكوميين المتعاونين، وتوحيد العمل في مجال الرصد من خلال وحدة مركزية، وتحديد الميزانية المطلوبة للحفاظ على معايير مشروع الضمان العالمي. ويتعين التحقق من رصد تنفيذ مشروع الضمان العالمي من خلال التقييم الذاتي للمكاتب القطرية من خلال مقارنته بالنتائج المستمدة من وظائف الرقابة الأخرى. وستستعرض اللجنة الاستشارية المستقلة الخطط الرامية إلى الاحتفاظ بقدرات شبكة الموظفين المعنيين بالمخاطر في مواجهة تخفيضات الميزانية في اجتماعها في شهر يوليو/تموز.

105- وأضافت إدارة البرنامج أن من شأن نموذج المساءلة الجديد أن يعزز قدرة الرقابة لدى المديرين القطريين من خلال تحديد المسؤوليات بوضوح وتبسيط العمليات وتخصيص الموارد. وفي ما يتعلق بزيادة قضايا سوء السلوك التي يلزم التحقيق فيها، سيواصل البرنامج إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى معالجة هذه المسائل وتوفير بيئة آمنة للجميع. وأشار إلى أهمية تحقيق التسلسل والتنسيق في المبادرات المؤسسية الرئيسية.

106- ووعدت الإدارة بالرد على مسألة البنية التحتية للتكنولوجيا في مرحلة لاحقة.

2025/EB.A/10 التقرير السنوي للمفتشة العامة ومذكرة من المديرية التنفيذية بشأنه

107- قالت المفتشة العامة، عند تقديم تقريرها، إنه تم تحديد مسائل محددة، وغالبا ما تتكرر، في بعض مجالات الحوكمة، وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة. وإذا لم تجر معالجتها، فقد تعرض تحقيق أهداف البرنامج للخطر. وفي الوقت نفسه، أشار التقرير إلى بعض الممارسات الإيجابية التي يمكن النظر في تكرارها على نطاق البرنامج. وعرضت المفتشة العامة عمل مكتب المفتش(ة) العام(ة) في عام 2024 في ما يتعلق بكل من وظيفة المراجعة الداخلية، المفعلة من خلال مكتب المراجعة الداخلية، ووظيفة التحقيق، المفعلة من خلال مكتب التفتيش والتحقيق. وبالنظر إلى المستقبل، أثارت عددا من الأسئلة المتعلقة بحجم العمل في المكاتب وحماية الرقابة في ضوء نقص التمويل.

108- وعرضت الإدارة مذكرة المديرية التنفيذية، التي أحاطت فيها علما باستنتاجات التقرير وأكدت مجددا أن المساءلة، والشفافية في استخدام الموارد، وعمليات الضمان القوية وإدارة المخاطر تمثل أولويات قصوى للبرنامج. وسيتم زيادة تعزيز هذه الأولويات من خلال التغييرات التنظيمية الجارية، وإطار المساءلة الجديد والتنفيذ الكامل لمشروع الضمان العالمي.

109- وشدد أعضاء المجلس على الطابع الفائق الأهمية لوظيفة المفتش(ة) العام(ة)، ولا سيما خلال إعادة التنظيم. ومن الأهمية بمكان أن تزود وظائف الرقابة بالموارد البشرية والمالية التي تحتاج إليها وأن تكون قادرة على الحفاظ على استقلالها وجودة عملها. وسأل بعض الأعضاء عن الكيفية التي ستعزز بها الإدارة بيئة الرقابة في مواجهة القيود المفروضة على الموارد، بما في ذلك ضمان توفير الموارد الكافية لتنفيذ مشروع الضمان العالمي. ودعا أحد الأعضاء الإدارة ومكتب المفتش(ة) العام(ة) إلى تقديم سيناريوهات واضحة للميزانية، توضح الآثار المترتبة على ذلك.

110- وأشار عدة أعضاء إلى أنه على الرغم من الأداء الجدير بالثناء للبرنامج في مجالات التغذية، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود ودعم البرامج الوطنية، فإن هناك نقاط ضعف مستمرة في مجالات مثل إدارة المخاطر، والاستهداف المجتمعي، والتحويلات القائمة على النقد، وإدارة الهوية، ورصد البرامج والإبلاغ عنها، والإشراف على الشركاء المتعاونين. كما أعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء نتائج المراجعة المتكررة، التي أشارت إلى نقاط ضعف منهجية في إدارة المخاطر والنظم الداخلية؛ والتأخر في تنفيذ توصيات المراجعة؛ وعدد المراجعات التي حصلت على تصنيف "تحتاج إلى تحسين كبير". ولا بد من بذل المزيد من الجهود لتنظيم الدروس المستفادة وتسريع استيعابها من قبل المؤسسات.

111- ورحب بعض الأعضاء بالاتجاه الاستراتيجي المقترح، بينما سلط آخرون الضوء على مجالات محددة تحتاج إلى اهتمام. ودعوا إلى تعزيز حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وحماية البيانات والأمن السيبراني؛ وتعزيز العمل الاستباقي وآليات الشراء المحلي؛

وضمن مواءمة مشروع الضمان العالمي مع العمل على المستوى القطري ومعايير الضمان العالمية؛ وتوضيح مسؤوليات الرصد على نطاق الخدمات؛ وتحسين فحص الشركاء المتعاونين والبائعين والرقابة عليهم. وطلبت معلومات إضافية عن عدد القضايا التي يعالجها كل محقق، بالنظر إلى الزيادة في عدد القضايا؛ ونهج الإدارة حيال تعزيز بيئة الرقابة؛ وإمكانية إنشاء إطار لإدارة مسائل وصول المساعدات الإنسانية.

112- وأشار الأعضاء إلى الزيادة في مزاعم سوء السلوك، ولكن اعتبر عدد منهم أن هذه الزيادة تبين الوعي والثقة المتزايدة في نظم الإبلاغ وفعالية نظام الكشف.

113- وردا على الأسئلة، أكدت المفتشة العامة أنه أجريت تخفيضات في ميزانية مكتب المفتش (ة) العام (ة) في الفصل الأول من عام 2025، مما أثر على كل من خطة عمل المراجعة الداخلية والقدرة على معالجة المزاعم.

114- وفي ما يتعلق بالواجب المترتب على الإدارة في إبلاغ مكتب المفتش (ة) العام (ة) بأي إخفاق كبير، يمكن أن يتخذ هذا الإبلاغ أشكالاً متعددة، ويمكن لمكتب المفتش (ة) العام (ة) أيضاً أن يتصل بالإدارة إذا علم بأي مسائل. وأوضح مدير مكتب التفتيش والتحقيق أن المحققين يتعاملون في أي وقت مع ما بين 15 و20 قضية متفاوتة التعقيد. وأضاف مدير مكتب المراجعة الداخلية أنه جرى تحديد نتائج متكررة في عدة مناطق ودول وعلى مدى عدة سنوات؛ وأنه يلزم بذل جهود متواصلة لمعالجتها، بما في ذلك من خلال إعادة صياغة السياسات، وتوحيد العمليات والاستثمار في التكنولوجيا.

2025/EB.A/11 استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2024

115- في معرض تقديمه للوثيقة، تحدث رئيس شؤون المخاطر عن خمس مسائل ذات أولوية تتعلق بالمخاطر والرقابة - إدارة المواهب وتخطيط القوة العاملة؛ وثقافة وسلوكيات مكان العمل؛ وإدارة شؤون المنظمات غير الحكومية؛ وإدارة الهوية وحلول تكنولوجيا المعلومات؛ والرصد - وأربعة تحديات ناشئة واجهها البرنامج في عام 2024- تعبئة الموارد والعلاقات مع الجهات المانحة؛ وتحديات سلسلة الإمداد والتنفيذ؛ والشراكات البرمجية ومشاركة الحكومات المضيفة؛ والتحول والتغيير. ولخص المسائل والتطورات ذات الصلة منذ عام 2023.

116- ورحب أعضاء المجلس بالاستعراض، وأشادوا بالتقدم الذي أحرزه البرنامج في تعزيز أطر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، مع إدراكهم للتحديات القائمة. وفي ما يتعلق بإدارة المواهب وتخطيط القوة العاملة، شملت الشواغل الرئيسية نقص الموظفين، والتأخير في التوظيف، والانفصال المتصور بين رؤية قيادة البرنامج والواقع التشغيلي في المكاتب القطرية. وفي ضوء تقليص عدد الموظفين، أثرت أيضاً شواغل بشأن معنويات الموظفين ورفاههم، حيث طلب أحد الأعضاء من البرنامج معالجة انطباعات النقاس وانعدام المساءلة بين المديرين في ما يتعلق بسوء السلوك. ولذلك، أكد الأعضاء على أهمية الاتصال والتواصل الواضح مع القوة العاملة ودعمها، واعتماد ممارسات في مكان العمل تتواءم مع سياسات البرنامج المعلنة، والتحسينات المستمرة في مجالات التوظيف، وتوجيه الموارد البشرية، وإدارة المواهب، وتخطيط التعاقب، وإدارة الأداء.

117- وشدد الأعضاء على أهمية تحسين قدرات الرصد والتقييم، واستخدام البيانات وتكاملها. وشدد عدد منهم على ضرورة ضمان ألا يؤثر التخفيض المستمر في أعداد الموظفين على قدرات الرصد.

118- ورأى بعض الأعضاء أن خارطة طريق الشركاء المتعاونين من المنظمات غير الحكومية للفترة 2024-2026 وإطار ضمان إدارة شؤون المنظمات غير الحكومية المستقبلي أمران حاسمان لجهود الإصلاح، إلا أن هناك شواغل لا تزال قائمة بشأن كفاية الرصد وإجراء عمليات تفتيش مفاجئة. وقال عدد من الأعضاء إن التوجيهات المتمسكة بالشفافية والكفاءة، والأدوات الفعالة، وتعزيز القدرات، والمسؤوليات الواضحة، أمور أساسية لتمكين المكاتب القطرية من إدارة شؤون الشركاء المتعاونين بطريقة منصفة وقائمة على المبادئ، ولضمان التوازن في توزيع مسؤوليات الرقابة، وبالتالي تحمل المخاطر، بين الجهات الفاعلة المحلية والبرنامج. وسألت إحدى الأعضاء عن الطريقة التي يسعى بها البرنامج لتبديد الشواغل بشأن كفاية الموارد اللازمة لإدارة شؤون الشركاء المتعاونين على المستوى الميداني.

- 119- وأكد أحد الأعضاء على الدور الحاسم للتمويل العالي الجودة والمرن والمتعدد السنوات لتحسين سرعة تحرك البرنامج التشغيلية. وأشار عضو آخر إلى تجزؤ نظم البرنامج، ودعا إلى مواصلة التحسين نحو توحيد النظم داخل البرنامج وتحسين قابلية التشغيل البيئي بين نظم البرنامج ونظم شركائه.
- 120- وأقرت إحدى الأعضاء بأهمية مشروع الضمان العالمي، فأعربت عن قلقها إزاء تزايد الطلبات الملتزمة من المكاتب القطرية من دون توفير الموارد الكافية، وسألت كيف ستتم معالجة ذلك. ولفت عضو آخر الانتباه إلى الحاجة إلى نظم مؤسسية موحدة وتوجيهات أوضح؛ ومواءمة أفضل لخطط عمل الضمان مع عمليات إدارة المخاطر؛ ومعايير لتقييم تقدم المكاتب القطرية في تنفيذ معايير الضمان العالمية؛ وتقديرات موثوقة للتكاليف وتتبع النفقات.
- 121- وردا على ذلك، حددت الإدارة الخطوات الجارية بالفعل لمعالجة بعض المسائل المثارة، مثل الحلقات الدراسية الشبكية لضمان وضوح الاتصال والتواصل مع الموظفين؛ ومشروع تجريبي لتخطيط التعاقب؛ وبرنامج قوي لدعم الموظفين؛ وحزمة توجيهات منقحة للمنظمات غير الحكومية وحزمة تدريب على التحاق المنظمات غير الحكومية؛ وتوجيهات بشأن إجراء عمليات تفتيش عشوائية؛ واتفاقات ميدانية تتضمن بنوداً أقوى بشأن المسؤولية وحماية البيانات والرقابة؛ وتطبيق أداة لرصد الميزانية والنفقات، وتعميم مشروع الضمان العالمي كجزء من دورة إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج. ونظرا لوضوح عدم كفاية التمويل، برزت الحاجة إلى تحديد الأولويات لناعية الموارد وتحقيق أقصى كفاء منها من خلال إدماج الوظائف.

2025/EB.A/12 التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة لعام 2024 ومذكرة الإدارة بشأنه

- 122- قدمت المديرية التقرير السنوي، الذي أشار إلى تزايد القلق بين موظفي البرنامج منذ عام 2023، نتيجة للتغييرات التنظيمية الجارية. وسلط التقرير الضوء على مواطن القلق، بما في ذلك مخاطر إرهاق الموظفين في ظل تخفيضات القوة العاملة وحالة عدم اليقين المطول، وإعادة تكليف المديرين ذوي السجلات القيادية الضعيفة، وأثر تخفيضات الميزانية على القدرة التشغيلية لمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة. وأشارت المديرية إلى ارتفاع ملحوظ في عدد الحالات في النصف الأول من عام 2025، فشددت على أهمية خدمات مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة خلال فترات الإجهاد التنظيمي، من حيث دعم الموظفين، والحد من المخاطر، وتوفير المال من خلال الوساطة وتسوية النزاعات.
- 123- ووافقت الإدارة على جميع التوصيات الواردة في التقرير، وأكدت تقديرها لعمل مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة. واتخذت إجراءات لتحسين الاتصال والتواصل مع الموظفين، وتعزيز رفاههم، بما في ذلك من خلال الإطار الجديد بشأن واجب الرعاية، وتعزيز ثقافة مكان العمل الذي يسوده الاحترام. ويجري العمل على معالجة المسائل المتعلقة بإعادة التكليف، والالتحاق، وأدوات إدارة الأداء وتنمية القيادة. وسيتم استخدام لوحة معلومات لإدارة التغييرات وآليات أخرى لتتبع التقدم المحرز وضمان المساءلة.
- 124- ورحب أعضاء المجلس بالتقرير ومذكرة الإدارة بشأنه. وأعربوا عن تقديرهم للشفافية، وعمق التحليلات والتوصيات، وسلطوا الضوء على أهمية تسوية النزاعات بالوسائل غير الرسمية، وقنوات الاتصال المفتوحة، والمساءلة. وشجعوا على اعتماد الأدوات الرقمية، وتعزيز القدرات الوطنية لضمان المواءمة بين سلوك الموظفين وقيم البرنامج، والمشاركة المستمرة بين إدارة مكان العمل والتسيير والموظفين، بما في ذلك من خلال زيادة وتيرة الاتصال والتواصل بشأن المسائل الرئيسية التي تؤثر على عمليات البرنامج وموظفيه.
- 125- ورحبت مديرية مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة بالدعم الذي أبداه أعضاء المجلس، وقبول الإدارة لجميع توصياته، مؤكدة التزام مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة بحل المشاكل بشكل تعاوني، وتعزيز ثقافة مكان العمل الذي يسوده الاحترام.

2025/EB.A/13 التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2024

- 126- قدمت مديرية مكتب الأخلاقيات التقرير السنوي، مشيرة إلى أن طلبات المشورة من الموظفين زادت بنسبة 13 في المائة منذ عام 2023. كما ارتفع الطلب على خدمات الدعم المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين بنسبة 25 في المائة خلال الفترة نفسها. وفي عام 2024، عندما استمر مكتب الأخلاقيات في دوره كجهة الاتصال المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، نظم المكتب دورات تدريبية لموظفي البرنامج والشركاء المتعاونين وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني، وقدم

الدعم من خلال بعثات ميدانية، ودعم المديرية التنفيذية في دورها كمناصرة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

127- ورحب عدد من أعضاء المجلس بالتقرير، فأكدوا على الأهمية الجوهرية للنزاهة والسلوكيات الأخلاقية، مشيرين إلى أن ثقافة الأخلاقيات القوية تعتبر أساسية لضمان كفاءة وفعالية استخدام الموارد. وأثيرت شواغل بشأن أثر قيود التمويل على مكتب الأخلاقيات، وتحديدًا ما إذا كان ما يترتب على ذلك من تقليص في السفر، وبالتالي التواصل المباشر، سيؤثر على تقديم المشورة والتدريب والتوعية والتحقيقات.

128- وفي ما يتعلق بالزيادة الكبيرة في طلبات المشورة، سألت إحدى أعضاء المجلس عما إذا كانت عوامل أخرى غير زيادة الثقة بالمكتب قد تكون وراء هذا الاتجاه. ولفت عضو آخر الانتباه إلى المخاطر المحتملة على السمعة التي يشكلها موظفو البرنامج السابقون، ولا سيما كبار الموظفين، الذين تولوا مناصب في القطاع الخاص. وطُلب مزيد من المعلومات عن ثقافة "التحدث بصراحة" وكيف سيواصل مكتب الأخلاقيات دعم وتكملة العمل المتعلق الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في ضوء انتقال المسؤوليات عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى وحدة متخصصة.

129- وردا على التعليقات، قالت المديرية إن المكتب ركز، في ظل تخفيضات الميزانية، على الحفاظ على جودة المشورة المقدمة، ولكنه اضطر إلى تقليص بعض بنود الميزانية، مثل السفر والتواصل بالحضور الشخصي. ورغم أن المكتب لا يزال يفضل التواصل المباشر، فهو يدرس أيضا استخدام أساليب التواصل الافتراضي. ولمواكبة تخفيضات ميزانية عام 2026، قد يضطر المكتب إلى خفض بعض الوظائف المحددة المدة التي كانت مقررة في الأصل.

130- وترى المديرية أن زيادة طلبات المشورة دليل على تطور ثقافة التحدث بصراحة، إذ يتزايد عدد الموظفين الذين يطلبون المشورة قبل تفاقم المشاكل. وقد تم تخفيف المخاطر المرتبطة بمغادرة الموظفين للبرنامج للانضمام إلى القطاع الخاص، أو العكس، من خلال الالتزامات التعاقدية المتعلقة باحترام سرية المعلومات؛ وشروط تضمن عدم التواصل مع صاحب العمل السابق؛ والقيود المفروضة على موردي المنتجات المتخصصة، والتي تمنعهم من توظيف موظفي البرنامج السابقين.

131- وأضافت مديرة وحدة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين أن تقلص الموارد سيؤثر أيضا على قدرة فريقها على التواصل المباشر للتوعية ودعم المكاتب القطرية. وتظل الوحدة ملتزمة بالتعاون الوثيق مع مكتب الأخلاقيات، بما في ذلك في مجالات التواصل للتوعية ومعايير السلوك والبعثات المشتركة كلما أمكن.

قضايا السياسات (متابعة)

2025/EB.A/14 تعديل سياسة التقييم في البرنامج لعام 2022

132- لخصت مديرة التقييم التعديل المقترح على سياسة التقييم، مشيرة إلى أنه يبين التغييرات التنظيمية الأخيرة التي جرى تنفيذها من خلال إطلاق نموذج المقر العالمي. وأضفى التعديل طابعا رسميا على تغيير في خط الإبلاغ لوحدات التقييم الإقليمية، التي أصبحت الآن ترفع تقاريرها مباشرة إلى مديرة التقييم أو من ينوب عنها، وحدد أنه سيجري تمويل وحدات التقييم الإقليمية من ميزانية مكتب التقييم.

133- وأيد أعضاء المجلس التعديل، الذي وصفه بعض الأعضاء بأنه يعزز فعالية سياسة التقييم، وشفافيتها وأهميتها. وشددوا على قيمة وظيفة التقييم، وأشاروا إلى أهمية التركيز على التعلم والتكيف، والتكنولوجيا، والاستخدامات المبتكرة للبيانات، والتدريب، ووضع مؤشرات محددة وإطار واضح لقياس النجاح، وتوافر ملخصات تقييم سهلة الاستخدام. وحثوا أيضا البرنامج على تعزيز تعاونه مع المنظمات الأخرى وزيادة التمويل المشترك للتقييمات.

وظائف الرقابة (متابعة)

2025/EB.A/15 تقرير التقييم السنوي لعام 2024، ورد الإدارة عليه

- 134- قدمت مديرة التقييم التقرير الذي لخص النتائج المستخلصة من 13 تقرير تقييم مركزي صدرت في عام 2024 ووصف الأداء مقارنة بكل حصيلة من حصائل سياسة التقييم. وعرضت الإدارة الإجراءات المتخذة استجابة للتقرير.
- 135- ورحب أعضاء المجلس بالتقرير، مشيرين إلى أن تحليله للتحديات والفرص النظامية يكمل النتائج الواردة في تقرير الأداء السنوي في ما يتعلق بالإنجازات البرامجية للبرنامج. وأعربوا عن تقديرهم بشكل خاص للنتائج المتعلقة بقدرة البرنامج على الاستجابة السريعة للأزمات وتقديم خدمات مشتركة لمجتمع العمل الإنساني؛ وإدماج برامج تغيير الحياة في عمل البرنامج لإنقاذ الأرواح؛ ودعم البرنامج للاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي، والتغذية، والقدرة على الصمود والحماية الاجتماعية، بما في ذلك من خلال مبادرات تعزيز القدرات القطرية؛ وتركيزه على إضفاء الطابع المحلي.
- 136- كما تم إحراز تقدم في مجالات أخرى، بما فيها إدارة المخاطر وتنفيذ توصيات التقييمات. وحث بعض أعضاء المجلس الإدارة على البناء على هذه النتائج الإيجابية من خلال تعزيز استهداف برامجها من أجل الحد من أخطاء الشمول والاستبعاد؛ وتحسين شمول الأشخاص الضعفاء في برامجها، بما في ذلك من خلال إدراج النظر في المسائل المتعلقة بالحماية، والمساواة بين الجنسين وإدماج منظور الإعاقة في عملها اليومي؛ وترجمة جهود تعزيز القدرات القطرية إلى استثمارات متسقة طويلة الأجل تدعم النظم المستدامة المملوكة وطنياً.
- 137- وكان هناك دعوات لزيادة استخدام البيانات – بما في ذلك البيانات المصنفة، ونتاج التقييمات، ومدخلات آليات التعقيبات المجتمعية – في إرشاد استهداف البرامج، وصياغة الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029، وصنع القرارات بشكل عام. ورحب أعضاء المجلس بتحول البرنامج من نهج قائم على المعاملات إلى نهج استراتيجي إزاء شركائه، وأوصوا بأن تستفيد المنظمة من العلاقات وأوجه التآزر الأقوى الناتجة عن ذلك مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والشركاء المتعاونين والمؤسسات الحكومية لدعم الأولويات المشتركة ونقل المسؤوليات إلى السلطات الوطنية. وشملت التوصيات الأخرى تعزيز التحليل الذي يركز على تصميم أنشطة تعزيز القدرات واستراتيجيات تسليم المسؤولية؛ وتحسين كفاءة ممارسات الشراء من حيث التكلفة واستدامة استراتيجيات الخروج؛ وتسريع تفعيل سياسة القدرة على الصمود.
- 138- وطلب أعضاء المجلس من مكتب التقييم توضيح المسؤوليات المتعلقة بتنفيذ توصيات التقييم، ودعوا الإدارة إلى تقديم توضيحات بشأن سبل تحسين قياس حصائل الأمن الغذائي واستخدام نتائج التقييم لإرشاد تفعيل سياسة إضفاء الطابع المحلي وتعزيز استراتيجيات الخروج. وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن دعمهم لاستمرار استقلالية وظيفة التقييم، وتعزيز دورها الاستراتيجي، وحثوا جميع الجهات المانحة على زيادة جهودها لضمان حصول البرنامج على التمويل المرن والذي يمكن التنبؤ به الذي يحتاج إليه.
- 139- وشكرت مديرة التقييم أعضاء المجلس على استعراضهم المتعمق للتقرير، وأوضحت أن الوثيقة تعرض الموضوعات الرئيسية لتوصيات التقييم؛ وترد تفاصيل كل توصية في تقارير التقييمات الفردية. وستغطي الدفعة التالية من تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية المسائل المتعلقة بإضفاء الطابع المحلي والأولويات المحددة في الخطة الاستراتيجية الجديدة المقبلة.
- 140- وقالت الإدارة إن شعبة إدارة المخاطر أجرت متابعات شهرية لتنفيذ الإجراءات الموصى بها، مما زاد من إبراز لوحة التتبع وأوجه التآزر مع نتائج تقارير الرقابة الأخرى؛ وأضيف مؤشران للأمن الغذائي إلى إطار النتائج المؤسسية – درجة القدرة على الصمود في مجال الأمن الغذائي ومؤشر التعرض للصدمات؛ وتلفت المكاتب القطرية توجيهات بشأن العمل على تعزيز القدرات القطرية. وسيجري أيضاً دمج الأولويات الشاملة مثل الحماية بشكل أكبر في السياسات والعمل اليومي للبرنامج.

2025/EB.A/16 تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي للدعم الذي يقدمه البرنامج للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين، ورد الإدارة عليه

141- عرضت مديرة التقييم النتائج الرئيسية للتقييم الاستراتيجي، الذي قيم دعم البرنامج للاجئين والنازحين داخليا والمهاجرين بين عامي 2017 و2024. وقدم التقييم معلومات في ما يتعلق برؤية البرنامج وتموضعه الاستراتيجي؛ واتساع نطاق التوجيه والدعم المقدمين للمكاتب القطرية واتساقهما؛ والاستجابات التشغيلية لاحتياجات اللاجئين والنازحين داخليا والمهاجرين، ولا سيما في مجالي التغذية والاعتماد على الذات؛ والفجوات في الجهود الرامية إلى معالجة أوجه الضعف المتداخلة. وتضمن التقرير ست توصيات في مجالات مثل التوضع المؤسسي، وتصميم البرامج، والشراكات، ونظم البيانات وتحليلها وتعبئة الموارد.

142- وأكدت الإدارة موافقة البرنامج على جميع التوصيات الست ووصفت بعض الإجراءات الأربعين التي صيغت لتوجيه تنفيذها.

143- ورحب أعضاء المجلس بالتقييم، وحثوا البرنامج على توضيح رؤيته في ما يتعلق بدعم اللاجئين والنازحين داخليا والمهاجرين لضمان أن تلبي البرامج الإنسانية احتياجاتهم المتميزة. وشجعوا البرنامج على تعزيز القدرات الداخلية ذات الصلة وتقوية الشراكات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، والحكومات والمؤسسات المالية. وأبرزت أهمية تأمين التمويل المرن والذي يمكن التنبؤ به، سواء للحفاظ على المساعدة الطارئة أو لدعم الانتقال نحو حلول مستدامة. وشجع البرنامج على وضع مسارات انتقالية محددة لكل بلد تمكن الحكومات من تولي إدارة برامج المساعدة واعتماد نهج مصممة خصيصا تعزز القدرة على الصمود وتقلل من الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

144- ودعا عدد من أعضاء المجلس إلى تعزيز نظم البيانات والقدرات التحليلية لتبين بشكل أفضل أوجه الضعف المتداخلة للأشخاص المتضررين. وشجع البرنامج على تحسين استجابته للتعقيبات، وتعزيز أطر الحماية، خاصة للنساء والبنات النازحات، وضمان أن تظل المساعدة شاملة ومناسبة للسياق. وأشاد بعض الأعضاء أيضا بالتزام البرنامج بالمبادئ الإنسانية لناحية دعم الأشخاص بغض النظر عن وضعهم القانوني. وشددت إحدى أعضاء المجلس على الأهمية المستقبلية لاستخدام صياغة لغوية تحظى بموافقة متعددة الأطراف في الوثائق الاستراتيجية.

145- وردا على النقاط التي أثّرت، أشارت مديرة التقييم إلى أن التقييم يعتزم بالفعل إلى تطبيق الصياغة اللغوية للأطر الدولية. وأشارت الإدارة إلى أنه على الرغم من أن البرنامج ليست لديه بعد وثيقة مخصصة تحدد رؤيته لهذا المجال من العمل، فإن نظامه الأساسي ومذكرة تفاهمه مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توفر أساسا متينا. وأشار إلى أن الخطة الاستراتيجية الجديدة تمثل فرصة لتسليط الضوء على رؤية البرنامج وجهوده لصالح هؤلاء السكان. ووفقا للتوصيات الواردة في التقييم، وافقت الإدارة على تعزيز نهج متتال لتحقيق مزيد من الاتساق بين الالتزامات الاستراتيجية وأطر البرامج والتوجيهات التشغيلية. وقد تم بالفعل وضع وتنفيذ نهج متميزة ومستهدفة للمساعدة في عدد من سياقات اللاجئين، وتبذل حاليا جهود لتحسين دقة وإبراز البيانات المتعلقة بالسكان النازحين والمتنقلين. وستكون الشراكات الأقوى أمرا بالغ الأهمية في ضوء الاحتياجات المتزايدة والتمويل المحدود.

146- والبرنامج ملتزم التزاما تاما بتلبية احتياجات جميع السكان الضعفاء، بغض النظر عن وضعهم. ويعمل البرنامج على تعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، ويوسع نطاق استخدامه للتمويل المرن لمعالجة الانقطاع الطارئ في خطوط الإمداد لبرامج اللاجئين، وقد حشد الموارد من خلال صندوق التحول لتغيير الحياة في سياقات اللاجئين. والاستثمار الطويل الأجل والاعتماد على الذات عاملان أساسيان في الحد من الاعتماد على المساعدات الإنسانية. وسيقوم البرنامج بإطلاع المجلس على التقدم الإضافي المحرز في هذه المجالات.

2025/EB.A/17 تقرير موجز عن التقرير التجميعي للتقييمات المتعلقة بدور البرنامج في البلدان المتوسطة الدخل (2019-2024)، ورد الإدارة عليه

147- أشارت مديرة التقييم إلى أن 63 من أصل البلدان الـ 89 التي يعمل فيها البرنامج حاليا هي بلدان متوسطة الدخل. وفي الفترة من 2019 إلى 2024 التي تم تحليلها في التقرير التجميعي للتقييمات، ركز البرنامج على تقديم المساعدة التقنية، والمشورة السياسية وتوليد الأدلة وتعزيز النظم. وحلل التقرير التجميعي 73 تقييما أجريت في 25 بلدا متوسط الدخل في جميع أقاليم

البرنامج، ووجد أدلة على المساهمات في النتائج في جميع مجالات الخطة الاستراتيجية، ولكن مع وجود تحديات وفرص ضائعة في بعض الحالات. ووافقت الإدارة على توصيتين من التوصيات التي توصل إليها الموجز التجميعي ووافقت جزئياً على التوصيتين الآخرين. وعرضت خططها لتنفيذ التوصيات، مشيرة إلى أن عدد من الإجراءات الموصى بها لا تقتصر على البلدان المتوسطة الدخل، بل ينبغي أن يسترشد بها نهج **البرنامج** في سياقات أخرى.

148- وشكر أعضاء المجلس مكتب التقييم والإدارة على تحليلهما للتحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل، التي تضم أكثر من ثلاثة من كل خمسة أشخاص يعيشون في فقر مدقع على المستوى العالمي. ورحبوا بنتائج التقرير التجميعي وأيدوا رد الإدارة عليها، مشيرين على وجه الخصوص إلى الخطط الرامية إلى تنويع قاعدة تمويل **البرنامج**، بما في ذلك من خلال زيادة المساهمات من البلدان المستفيدة من البرامج؛ والحاجة إلى ضمان أن تراعي مشاركة واستراتيجيات **البرنامج** في المستقبل بشكل صريح الفئتين للبلدان المتوسطة الدخل وهما البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، بما يعكس بشكل أفضل أوضاعها الاقتصادية، وتحدياتها واحتياجاتها المختلفة؛ والحاجة إلى ضمان أن تشمل مهارات ومعرفة المكاتب القطرية تحليل الاقتصاد السياسي؛ والحاجة إلى إعادة تأكيد التزام **البرنامج** بالعمل الاستباقي، والقدرة على الصمود والجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي في البلدان المتوسطة الدخل.

149- وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من أن البلدان المتوسطة الدخل تمثل 70 في المائة من البلدان التي يعمل فيها **البرنامج**، إلا أن 33 في المائة فقط من تمويل **البرنامج** مخصص لها، وشددوا على قيمة عمل **البرنامج** في البلدان المتوسطة الدخل في توفير الخبرة والقدرات التي يمكن تبادلها، بما في ذلك من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وشجعوا **البرنامج** على وضع استراتيجيات واضحة لتسليم المسؤولية؛ وبناء نظم غذائية قادرة على الصمود؛ وتعزيز القدرة الوطنية على الاستجابة لحالات الطوارئ. واقترح أحد أعضاء المجلس أن ينشئ **البرنامج** فريقاً عاملاً مع القائمة ألف من أجل وضع برامج وحصائل مصممة خصيصاً للتحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية. وحث عضو آخر المنظمة على إيلاء اهتمام خاص للوضع الحرج في هايتي.

150- وشجع أعضاء المجلس الإدارة على إدماج التوصيات الواردة في التقرير التجميعي في الخطة الاستراتيجية المقبلة لـ**البرنامج**؛ وأعادوا تأكيد التزامهم بدعم عمل **البرنامج** في البلدان المتوسطة الدخل؛ وحثوا الجهات المانحة على زيادة إمكانية التنبؤ بمساهماتها من أجل تسهيل تخطيط **البرنامج** وتوسيع نطاق عمله.

151- وشكرت الإدارة أعضاء المجلس على دعمهم، وأوضحت أن **البرنامج** يفتقر إلى المرونة اللازمة لتخصيص موارد إضافية للبلدان المتوسطة الدخل لأن 90 في المائة من المساهمات مخصصة لأغراض محددة. وقد سهلت المساهمات المتزايدة المقدمة من البلدان المستفيدة من البرامج إلى تدخلات **البرنامج**، بما في ذلك من خلال المؤسسات المالية الدولية، تسليم مسؤولية البرامج؛ وتم التأكيد على أهمية التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كجزء مهم من مشاركة **البرنامج** مع البلدان المتوسطة الدخل.

2025/EB.A/18 تقرير موجز عن تقييم حالات الطوارئ على المستوى المؤسسي لاستجابة البرنامج في أوكرانيا، ورد الإدارة عليه

152- عرضت مديرة التقييم التقرير، وسلطت الضوء على الرؤى المستمدة من التقييم في مجالات مثل المرونة التشغيلية لـ**البرنامج** وقدرته على توسيع النطاق، ونظم الرصد والإبلاغ، وطرائق التحويلات القائمة على النقد، والمفاضلات بين المبادئ الإنسانية التي تفرضها البيئة التشغيلية المعقدة. وتضمن التقرير خمس توصيات تتعلق بتطبيق الدروس المستفادة خارج نطاق الاستجابة في أوكرانيا؛ واستخدام المنصات العالمية لتعزيز النهج المنسقة؛ وتعزيز التقييم والاستهداف وقياس النتائج؛ ووضع مبادرات للتعافي المبكر إلى جانب المساعدة في حالات الطوارئ؛ وانتقال **البرنامج** في نهاية المطاف وخروجه من البلد.

153- وعرض المدير القطري لأوكرانيا رد الإدارة على التقييم، مشيراً إلى أن الإدارة وافقت على أربع من التوصيات الخمس ووافقت جزئياً على التوصية الخامسة. وبدأ العمل على تنفيذ التوصيات، بما في ذلك ما يتعلق بتطبيق المبادئ التوجيهية العالمية بشأن النقد المتعدد الأغراض، وتحديث استراتيجية الاستهداف وتحديد الأولويات في أوكرانيا، وتعزيز رصد الحصائل. ويستكشف **البرنامج** معايير خروج محتملة، مشيراً إلى أن الوقف الكامل للأعمال العدائية والعودة إلى النشاط الاقتصادي الطبيعي هما

شرطان مسبقان أساسيان لرحيله من البلد. وأوصى التقييم بالانتقال إلى نموذج تنسيق قطاعي بقيادة الحكومة. ووافق البرنامج جزئياً على ذلك، مشيراً إلى دوره النشط في الاستعراض الجاري لهيكل التنسيق في أوكرانيا والتزامه بحصائله الجماعية.

154- وأشاد أعضاء المجلس بالبرنامج لاستجابته الإنسانية السريعة والواسعة النطاق عقب تصعيد النزاع في أوكرانيا. وعلى الرغم من البيئة التشغيلية الصعبة، أعاد البرنامج بسرعة بناء القدرات اللوجستية وقدم مساعدات غذائية حيوية. وأشاد البعض بالتزام البرنامج بالمبادئ الإنسانية.

155- وأعرب عدة أعضاء عن تأييدهم لزيادة استخدام المساعدة القائمة على النقد، التي اعتُرف بفعاليتها ومرونتها واتساقها مع تعهدات البرنامج بموجب الصيغة الكبرى. وأعربت إحدى الأعضاء عن دعمها الخاص للتوصية المتعلقة باستكشاف مبادرات التعافي المبكر. وأضاء آخرون على الحاجة إلى إدماج مستفيض أكثر للمساواة بين الجنسين والشمول الاجتماعي في برامج البرنامج، معربين عن قلقهم إزاء الاهتمام المحدود بالاحتياجات المتميزة للمجموعات الضعيفة، مثل النساء، والأسر التي ترأسها نساء، وكبار السن، والمجتمعات المحلية في مناطق خطوط المواجهة، والأشخاص ذوي الإعاقة والمحاربين القدامى. ودُعي إلى جمع بيانات مصنفة وإشراك المستفيدين بشكل أكبر في عمليات صنع القرار.

156- وأشار عدة أعضاء إلى التنسيق والشراكات الفعالة للبرنامج، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة المحلية، وشجعوا على مواصلة تعزيز هذا النهج. ودعت إحدى الأعضاء إلى المشاركة مع الجهات الفاعلة غير التقليدية والمنظمات غير الحكومية المحلية وبذل الجهود لإشراكها في آليات التنسيق. وأعرب أحد المتحدثين عن اهتمامه بإدراج تقييم أكثر تفصيلاً لجهود إضفاء الطابع المحلي التي يبذلها البرنامج في أوكرانيا في التقرير الموجز عن التقييم.

157- وشدد الأعضاء على أهمية وضع استراتيجية خروج واضحة تحدد الحوافز التي تؤدي إلى الإنهاء التدريجي لعمليات البرنامج، وتدمج الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية، بما في ذلك داخل المجتمع المدني، وتضمن تسليم المسؤولية بشكل مستدام.

158- وشكرت مديرة التقييم أعضاء المجلس على ملاحظاتهم، ولفتت الانتباه إلى تقرير التقييم الكامل، الذي يقدم معلومات أكثر تفصيلاً بكثير، بما في ذلك عن التحويلات النقدية وإضفاء الطابع المحلي.

159- وأكد المدير القطري التزام البرنامج باستخدام التحويلات النقدية المتعددة الأغراض، موضحاً أن التغيرات في قيمة التحويلات في أوكرانيا دفعت المنظمة إلى اتباع نهج قطاعي. وقد تم تقديم حوالي 50 في المائة من مساعدات البرنامج في أوكرانيا نقداً. وانخفض عدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدة بشكل كبير، حيث تصل المنظمة حالياً إلى مليون شخص يعيشون على خطوط المواجهة، حيث تشن اعتداءات مستمرة من الطائرات المسيّرة بدون طيار وقذائف المدفعية، وفي بعض المناطق لا تعمل الأسواق بشكل سليم. وقد تعرض 41 موقعا لتوزيع الأغذية ومستودعا تابعاً للبرنامج للهجوم خلال الاثني عشر شهراً الماضية. ويشارك البرنامج في جهود التنسيق على المستويين العالمي والقطري، حيث تم تخفيض عدد المجموعات، وإنشاء آلية تنسيق على المستوى دون الوطني. ووضع البرنامج خطة مدتها 18 شهراً لإنهاء عملياته تدريجياً بمجرد عودة السلام إلى أوكرانيا، ويشجع بقية منظومة الأمم المتحدة النشطة في حيز العمل الإنساني في أوكرانيا على اعتماد النهج نفسه.

المسائل التنظيمية والإدارية (متابعة)

2025/EB.A/19 تعيين عضو واحد من المجلس التنفيذي في لجنة اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

160- وافق المجلس، من دون مناقشة، على تعيين سعادة السيدة Krisztina Bende، السفيرة والممثلة الدائمة لسويسرا لدى منظمات الأمم المتحدة في روما، لتمثيل القائمة دال في لجنة اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وحلت السيدة Bende محل السيد Peter Natiello، الممثل الدائم المناوب للولايات المتحدة الأمريكية، الذي غادر روما.

2025/EB.A/20 استثناء من المادة السادسة – 1 من اللائحة العامة في ما يتعلق بتقديم الخطة الاستراتيجية إلى الدورة السنوية للمجلس

161- عند عرض هذا البند، أشارت رئيسة المجلس التنفيذي إلى أن المجلس وافق، في دورته العادية الثانية لعام 2024، على اقتراح الأمانة تأجيل عرض الخطة الاستراتيجية من الدورة السنوية لعام 2025 إلى الدورة العادية الثانية لعام 2025، وذلك لإتاحة الوقت الكافي لإجراء مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة. ومع ذلك، وبما أن المادة السادسة-1 من اللائحة العامة تنص على تقديم الخطة الاستراتيجية إلى الدورة السنوية، وجب على المجلس الموافقة على استثناء من هذه المادة من اللائحة العامة، وفقاً لللائحة الداخلية للمجلس.

162- وتمت الموافقة على الاستثناء من دون مزيد من المناقشة.

2025/EB.A/21 تعيين المفتش(ة) العام(ة) ومدير(ة) مكتب الرقابة

163- لفتت الإدارة إلى أن المديرية التنفيذية قد قررت بدء عملية تنافسية لاختيار مفتش(ة) عام(ة) واقترحت الإعلان عن الوظيفة على الفور، مع تمديد ولاية المفتشة العامة الحالية حتى 14 سبتمبر/أيلول 2025. وبما يتماشى والإجراءات المعمول بها، سيُدعى ممثلو هيئة مكتب المجلس التنفيذي وممثلو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة للمشاركة في عملية الاختيار، التي ستُختتم في أسرع وقت ممكن لضمان الاستمرارية.

164- ولئن وافق أعضاء المجلس على اقتراح المديرية التنفيذية، أعرب بعضهم عن قلقه بشأن النهج المقترح، مشيرين إلى أنه مختلف عما هو متبع عادة في كيانات الأمم المتحدة، حيث يتم الإعلان عن الوظيفة فقط بعد أن يتقرر عدم تجديد ولاية شاغلها. هذا وقد تساءل عدد من أعضاء المجلس عن الأساس المنطقي لمطالبة المفتشة العامة الحالية بإعادة تقديم طلب جديد لشغل المنصب، بدلاً من تجديد ولايتها ببساطة؛ واقترح أحد الأعضاء أن تُعرض أي مسائل تتعلق بأدائها على المجلس، من خلال هيئة المكتب.

165- وشدد أعضاء المجلس على أهمية ضمان إجراء عملية الاختيار على نحو سريع وشفاف. كما أثارت شواغل تتعلق بالتأخير في بدء العملية، وطلب أعضاء المجلس أن يُعرض على المجلس أي تمديد ضروري للترتيبات المؤقتة إلى ما بعد 14 سبتمبر/أيلول 2025 للموافقة عليه عن طريق المراسلة. واقترح أحد أعضاء المجلس أن ينظر البرنامج مستقبلاً في تعيين المفتش(ة) العام(ة) لولاية واحدة غير قابلة للتجديد، مدتها ست سنوات على سبيل المثال.

166- وأكدت الإدارة مجدداً التزام البرنامج بضمان استقلالية المفتش(ة) العام(ة) وأعربت عن أسفها للتأخير في طرح اقتراح المديرية التنفيذية، الذي كان بسبب ظروف لا مفر منها.

تقارير عن دورات المجلس التنفيذي

2025/EB.A/22 ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2025

167- أعربت رئيسة المجلس عن خالص شكرها للمقرر لإعداده ملخص أعمال الدورة العادية الأولى لعام 2025، مشيرة إلى أن مسودة الوثيقة قد عُمت على أعضاء المجلس في مايو/أيار 2025 للتعليق عليها. ووافق المجلس على الملخص

التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة

168- أعرب المقرر عن تقديره لموظفي البرنامج على دعمهم ولأعضاء ومراقبي المجلس على تعاونهم ومشاركتهم، وأكد أن القرارات والتوصيات المقدمة في مسودة تجميع القرارات والتوصيات التي اعتمدها المجلس في الدورة الحالية تتوافق مع تلك التي تم الاتفاق عليها خلال الدورة. وسيتم نشر النسخ النهائية للقرارات والتوصيات المعتمدة على الموقع الإلكتروني للمجلس بحلول يوم العمل التالي، وسيتم تعميم مسودة موجز المناقشات التي جرت خلال الدورة للتعليق عليها في الوقت المناسب، وينظر فيها المجلس للموافقة عليها في دورته المقبلة.

ملاحظات ختامية من المديرية التنفيذية

- 169- شكرت المديرية التنفيذية رئيسة المجلس وأمين المجلس وفريقه على عملهم الدؤوب، وأعضاء المجلس والمراقبين على رؤاهم ودعمهم. وأشارت إلى أن المناقشات أثناء الدورة كانت مفصلة وبناءة، وغطت مجموعة من السياسات والقضايا الاستراتيجية، حيث احتلت الرقابة والمساءلة الصدارة دائما. وأكدت التزام البرنامج القوي بتعزيز شراكاته مع الدول الأعضاء بشكل منفتح وشفاف وخاضع للمساءلة، مع العمل معا لتحقيق المهمة المشتركة المتمثلة في القضاء على الجوع.
- 170- وشددت على أن البيانات التشغيلية في جميع أنحاء العالم تتسم بالتعقيد، وأكدت أن البرنامج يواجه هذا التحدي بشجاعة وقناعة. وتجمع الخطة الاستراتيجية الجديدة، التي ستقدم إلى المجلس في الدورة العادية الثانية لعام 2025، جميع الإصلاحات الجارية، راسمة مخططا متسقا للمستقبل من شأنه أن يمكن البرنامج من التكيف مع عالم متغير.
- 171- وتكمن قوة البرنامج في موظفيه المتفانين في الخطوط الأمامية الذين يعملون بلا كلل من أجل عالم خال من الجوع. وأشادت بالتزام أعضاء الفريق الذين منحتهم شارات الخدمة الطويلة. وأكدت أن البرنامج سيبذل قصارى جهده لتزويد أفرقه بالدعم والموارد والحماية، لكنها ناشدت أيضا الدول الأعضاء بتقديم الدعم، بما في ذلك من خلال منع القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية والحفاظ على حيز للعمل الإنساني القائم على المبادئ.
- 172- وفي الختام، أعربت عن تقديرها للدعم الثابت الذي قدمه أعضاء المجلس المغادرون وأمين المجلس Philip Ward، متمنية له كل التوفيق في دوره الجديد كمدير قطري لسري لانكا.